مفهوم الفقر وأسبابه : دراسة تحليلية مع التركيز على الواقع المصري

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / شريف محمد علي أحمد

أستاذ الإقتصاد والمالية العامة – كلية التجارة جامعة مدينة السادات

و نائب رئيس جامعة مدينة السادات لشئون التعليم والطلاب

مقدم من

الباحثة / إيمان أحمد علي حسن علي

كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

قسم الإقتصاد والمالية العامة

مفهوم الفقر وأسبابه : دراسة تحليلية مع التركيز على الواقع المصري

ملخص البحث

يعد الفقر من أهم القضايا التي تؤثر بشكل عميق على المجتمعات البشرية في مختلف أنحاء العالم، ويعتبر تحدياً كبيراً يسعى العديد من الباحثين وصانعي السياسات إلى ايجاد الحلول الفعالة لمواجهته،وتناول البحث تحليل مفهوم الفقر وأسبابه من خلال دراسة تحليلية تركز على الواقع المصري حيث تعرّض البحث لتعريف الفقر وأبعاده المتعددة،بما في ذلك الفقر المادي والفقر الإجتماعي والفقر النسبي ، وكيفية تأثير هذه الأبعاد على الأفراد والمجتمعات في مصر.كما يستعرض البحث الأسباب الرئيسية للفقر مثل ضعف النمو الإقتصادي ،تدهور التعليم،البطالة، وعدم العدالة الإجتماعية من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتاحة.وتسعى الدراسة إلى تقديم رؤى واضحة حول كيفية تحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي في مصروالحد من الفقر مع تقديم توصيات عملية تستند إلى النتائج المستخلصة من أجل المساهمة في إثراء الفهم الأكاديمي والعملي لمشكلة الفقر وتقديم مقترحات قابلة للتطبيق لدعم صانعي السياسات في وضع استراتيجيات فعالة لمكافحة الفقر.

الكلمات المفتاحية: الفقر- خط الفقر- أسباب الفقر- مؤشرات الفقر في مصر- السياسات الحكومية – المناطق الحضرية والريفية – البطالة – التعليم

The concept of poverty and its causes: an analytical study with a focus on the Egyptain reality

Abstract

Poverty is one of the most important issues that profoundly affect human societies in various parts of the world. It is considered a major challenge that many researchers and policy makers seek to find effective solutions to confront it. The research analyzed the concept of poverty and its causes through an analytical study focusing on the Egyptain reality, where the research presented the definition of poverty and its multiple dimensions, including economic poverty, social poverty, and relative poverty, and how these dimensions affect individual and societies in Egypt. The research also reviews the main causes of poverty, such as slow economic growth, deterioration of education, unemployment, and social injustice, through analysis of available data and information. The study seeks to provide clear insights on how to improve the economic and social situation in Egypt and reduce poverty, while providing practical recommendations based on conclusions in order to contribute to enriching the academic and practical understanding of the problem of poverty and to provide feasible suggestions to support policy makers in developing effective strategies for poverty reduction.

Keywords: poverty – poverty line – causes of poverty – indicators of povertyin Egypt- government policies – urban and rural areas – unemployment - education

1- مقدمة :

تعتبر مشكلة الفقر واحدة من أهم التحديات الإجتماعية والإقتصادية التي تعاني منها جميع المجتمعات منذ القدم .. وما نتج عنها من مشكلات إجتماعية مثل انتشار الأمراض وشيوع الفساد ، والإنحلال الأخلاقي وغيرها من المشكلات التي تؤثر بشكل سلبي على الحياة المعيشية من ناحية وعلى إرساء التنمية المستدامة من ناحية أخرى .. هذا فضلاً عن أنها من أكثر القضايا خطورة وأشدها تعقيداً وصعوبة في القياس، ولعل التراث التاريخي خير شاهد على أن العديد من الثورات الإجتماعية و السياسية الكبري التي ذكرها التاريخ عبر العصور كان من أبرز وأهم أسبابها الرئيسية هو الفقر من أهم أسبابه الرئيسية ولم يكن أرسطو مخطئاً في قوله "الفقر هو مولد الثورات والجريمة". يشير هذا القول إلى أن الفقر يمكن أن يكون دافعاً للأفراد للثورة أو الإنخراط في الأنشطة الإجرامية بسبب الظروف المعيشية الصعبة التي يعانون منها.

ولا نستطيع إنكار أو تجاهل أن الإقتصاد المصري يعاني مجموعة من المشكلات بسبب الظروف التي شهدها في تاريخه الحديث، ومن أبرز هذه المشكلات وأهمها مشكلة الفقر التي تؤثر سلباً على استقرار هذا الإقتصاد وتشكل تهديداً كبيراً للأجيال القادمة . إن الفقر هو حالة يعاني فيها الأفراد أو المجتمعات من نقص حاد في الموارد الأساسية اللازمة لتلبية احتياجاتهم الأساسية ، مثل الغذاء والمأوى والتعليم والرعاية الصحية ، و يعتبر الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تتأثر بعوامل إقتصادية وإجتماعية وسياسية وبيئية .

إن المجتمع المصري يعاني من انتشار واسع لظاهرة الفقر، التي تشكل عائقاً رئيسياًأمام تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الإجتماعية. على الرغم من تعدد البرامج والمبادرات الحكوميةوالمجتمغيةالهادفة إلى مكافحة الفقر، إلا أن النتائج المحققةلا تزال غير كافية للحد من هذه الظاهرةبشكل فعال . ويتجلى الفقر في مصر في أشكال متعددة بدءاً من نقص الدخل والموارد الأساسية، وصولاً إلى التهميش الإجتماعي وضعف فرص الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية

لذلك سوف يتناول هذا البحث ظاهرة الفقر من حيث الإطار النظري لمفهوم الفقر والأسباب التي تؤدي إلى الفقر مع التركيز على واقع ظاهرة الفقر في جمهورية مصر العربية ، حتى يتسنى لنا معرفة كيفية الحد من الفقر .

2- مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة البحث في الحاجة إلى فهم أعمق وشامل لمفهوم الفقر في السياق المصري وتحديد الأسباب التي تساهم في إستمراريته وانتشاره وتحليل العوامل المختلفة التي تؤدي إلى الفقرمثل التوزيع غير العادل للموارد، وتفشي البطالة، وضعف نظم التعليم، والعوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات الأساسية.

كما تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية واضحة تستند إلى تحليل علمي ودقيق للوضع الراهن وماهي الآليات الفعالة التي يمكن تبنيها للحد من هذه الظاهرة وتحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر تضرراً.

3-أهمية الدراسة

يعاني الأفراد والمجتمعات التي تعيش تحت خط الفقرمن محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يعوق قدرتهم على تحسين مستوى معيشتهم والمساهمة في التنمية المستدامة. وتنبع أهمية هذا البحث من الحاجة الملحة لرفع مستوى الوعي حول أهمية معالجة الفقر بطريقة شاملة تأخذ في الإعتبار الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية ،ومن خلال تقديم توصيات مستندة إلى تحليل البيانات والظروف الحالية في مصر، وتقديم حلول قابلة للتطبيق تحدث تأثيراً إيجابياً على الفئات الأكثر تضرراً.

في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه مصر على صعيد التنمية البشرية، يصبح هذا البحث أداة مهمة لدعم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى مكافحة الفقر وتحقيق التنمية.

4- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تتعلق بفهم ظاهرة الفقر في مصر وتحليل أبعادها وأسبابها،وتشمل هذه الأهداف مايلي:

- تحليل مفهوم الفقر: بتجديد التعريفات المختلفة للفقروالأبعاد المتعددة التي تتجاوز الفقر المادي لتشمل الفقر الإجتماعي والثقافي والنسبي.
- تحديد أسباب الفقر في مصر:دراسة العوامل الإقتصادية والإجتماعية والبيئية التي تساهم في انتشار الفقر.
- فحص الوضع الراهن في مصر :تحليل البيانات والإحصاءات المتاحة لتقديم صورة دقيقة عن مستويات الفقر وأثرها على مختلف فئات المجتمع المصري.
- تقديم توصيات عملية :استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها لمساعدة صانعي السياسات على تطوير استراتيجيات فعالة لمكافحة الفقر والحد من تأثيراته على المجتمع.
- تعزيز الوعي المجتمعي : زيادة الوعي حول مشكلة الفقر وأهمية معالجتها من خلال سياسات شاملة تضمن العدالة الإجتماعية وتحسين المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع.

5- منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل مفهوم الفقر وأبعاده المختلفة ،والمنهج الكمي بتحليل البيانات اللإحصائية المتعلقة بمعدلات الفقر في مصر ويشمل ذلك جمع وتحليل بيانات من مصادر موثوقة مثل تقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار، والبنك الدولي .

6- فروض الدراسة

تتمثل هذه الفروض فيما يلي :

- إن ظاهرة الفقر من الظواهر الإقتصادية التي لها جوانب متشابكة منها الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والبيئي .
- هناك تفاوت في مستويات الفقر بين أقاليم الريف والحضر في مصر نتيجة الاختلافات في المستويات التعليمية وفرص العمل المتوفرة ومدى توافر الخدمات العامة .
- نقص الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم والإسكان يساهم بشكل كبير في زيادة حدة الفقر في مصر.

- البطالة هي عامل رئيسي في انتشار الفقر ،حيث يعاني الأفراد العاطلون عن العمل من محدودية الدخل وعدم القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية.
- يمكن لسياسات التدخل الحكومي الفعالة ، مثل برامج الدعم الإجتماعي والإصلاحات الإقتصادية أن تساهم في الحد من معدلات الفقر وتحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر ضعفاً.

الإطار النظري لمفهوم الفقر

يعتبر الإطار النظري هو حجر الزاوية لأي بحث أو دراسة علمية ، حيث يوفر القاعدة النظرية والمفاهيمية التي تبنى عليها الدراسة وتفسر من خلالها النتائج ، وتعتبر ظاهرة الفقر من أبرز التحديات التي تواجه جميع المجتمعات ، حيث تسعى الدول والمنظمات الدولية إلى إيجاد حلول فعالة للتغلب على الفقر و ذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

لقد تطور مفهوم ظاهرة الفقر خلال العقود القليلة الماضية مع تنامي الرؤية الدولية للإنسان من إعتباره مجرد أداة للتنمية إلى اعتباره غاية لها ، وبذلك تطور تعريف الفقر من تمركزه حول قضية الدخل الحقيقي للأفراد أو الإستهلاك الفعلي إلى تضمينه لمجالات وإعتبارات أخرى مثل التعليم والصحة والتغذية والمرافق العامة (الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي والإسكان)، والقدرة على التصدي للأزمات، وحرية التعبير عن المعتقدات الشخصية، والأمن والأمان الذي يعيش فيه الأفراد وجميع أشكال الحاجات الإنسانية.لقد تناول مفهوم الفقر تجربة الحرمان من أشياء معينة وتأثيره على مسار الشعوب في الحياة، ويعاني الأفراد من العديد من أشكال الحرمان، ليس فقط بسبب عدم كفاية المال - أو أشياء أخرى، ولكن أيضًا بسبب الحرمان من الخبرات والفرص والخدمات. وقد تشمل حالات الحرمان هذه البطالة وضعف العمل، والموارد المالية، وعدم الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية، وعدم وجود الاندماج الاجتماعي ودعم الأسرة، وضعف السكن وحالة الإقامة. وقد يعاني الأشخاص الذين يعيشون في الفقر أيضًا من الوصمة والعار والتمييز والعزلة والاستبعاد من الحياة الاجتماعية.

كما تفتقر المناطق الفقيرة، التي توجد غالبًا في الأحياء الحضرية المحرومة في الدول والمدن الكبيرة أو في المناطق الريفية النائية إلى الكثير من البنية التحتية الضرورية ، وسائل النقل الجيدة، والعمل بأجر جيد، والخدمات الاجتماعية، والتعليم الجيد، والترفيه، والمنشآت الثقافية والمجتمعية ، وقد يكون لديهم مخاطر بيئية وتلوث أكبر. وبشكل خاص يتعرض الأطفال الذين يعيشون في مثل هذه المناطق الفقيرة منذ مراحل العمر الأولى للحرمان ، مما ينتج عنه عدم المساواة الاجتماعية وعدم تكافؤ الفرص .

بيان ماهية الفقر وأنواعه وطرق قياسه

وهناك أساليب متنوعة للتعرف على ماهية الفقر، فمن وجهة نظر الباحث الإجتماعي، يعتبر الفقر ظاهرة معقدة تتأثر بمجموعة كبيرة من العوامل ويمكن دراستها من وجهات نظر مختلفة، ولكن من وجهة النظر الإقتصادية يعرف الفقر على انه الحرمان واستحالة الوصول إلى بعض عناصر الاستهلاك الأساسية من السلع والخدمات الضرورية، نتيجة عدم توفر الدخل الكافي، ومن منظور مختلف تمامًا، يتم إجراء التحليلات التي تعتمد على عناصر أخري في تحليل مفهوم الفقر. ومن ثم فإن دراسة الفقر والتعرف على مفهومه وفهم أسبابه ليست بالأمر اليسير، حيث أن هناك العديد

من الطرق لقياس الفقر كما توجد العديد من الطرق لتعريفه. واعتمادا على وجهة النظر المعتمدة والجوانب التي تحتاج إلى تسليط الضوء عليها، يمكن إجراء تحليلات مختلفة للفقر.

ماهية الفقر

يتجاوز مفهوم الفقر نقص الدخل و غياب الموارد الضرورية أوالحصول على دخل دائم، حيث يتضمن مفهوم الفقر الجوع وسوء التغذية وتقييد فرص التعليم الجيد والخدمات الأساسية، بالإضافة الى التمييز الطبقي بين الفئات الإجتماعية والإقصاء الإجتماعي وعدم توفر فرص المشاركة في اتخاذ القرارات. في عام 2015، نجد أن ما يزيد عن 736 مليون فرد يعيشون تحت خط الفقر العالمي، وما يقرب من 10% من السكان على مستوى العالم (قبل جائحة كورونا) يعيشون في فقر مدقع وغير قادرين على إشباع إحتياجاتهم الأساسية والتي تتمثل في الرعاية الصحية والمستوى التعليمي والوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي. ومن المتوقع أن يحتل جنوب آسيا وجنوب الصحراء وأفريقيا أكبر زيادة في معدلات الفقر المدقع، حيث يعيش 32 مليون و 26 مليون شخص على التوالي تحت خط الفقر الدولي بسبب وباء كورونا. و هناك 122 امرأة تتراوح أعمارهن بين 25 و 34 عاماً فقيرة مقابل كل 100 رجل لنفس الفئة العمرية، وأكثر من 160 مليون طفل معرضين لخطر العيش في فقر مدقع بحلول عام 2030.

تستخدم دراسات الفقر المتعددة المعلومات المجمعة من خلال متغيرات مختلفة، يأتي اعتماد تلك المتغيرات من الملاحظة المباشرة لوجهة النظر التي يتم من خلالها تفسير مفهوم الفقر، فعند تعريف الفقر من وجهة نظر اجتماعية، تمنح المتغيرات الاجتماعية درجة عالية من التركيز، ولكن من وجهة نظر اقتصادية، فإن المتغيرات الأكثر استخدامًا هي دخل الأسرة ونفقاتها وامكانية الوصول إلى السلع والخدمات والوظائف. ومن ثم قد تعتمد دراسات الفقر على تصور الأفراد والأسر أو طبيعة المناطق او المدن او حتى الدول.

مفهوم الفقر

إن الفقر يشير في اللغة إلى "الإفتقار بمعنى العوز"، ومن المعروف أن الفقر هو حالة العوز المادي حيث يعيش الإنسان أقل من حد الكفاف، والمتمثل في سوء التغذية والجوع حتى الموت، مما يسبب تدهور مستوى التعليم والرعاية الصحية وعدم القدرة على امتلاك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى وعدم القدرة على مواجهة الأحداث الطارئة مثل المرض والإعاقة والبطالة والأزمات والكوارث وغيرها [1].

يوجد العديد من المناهج في تعريف الفقر أهمها منهج تقارير التنمية البشرية وهو ما اصطلح على تسميته بالفقر الانساني ، ومنهج البنك الدولي ومنتدى العالم الثالث لعام 1994 في تعريف الفقر من وجهة نظر اقتصادية، وهو اصطلح على تسميته بفقر الدخل.

وفيما يلي أهم وجهات النظر في تعريف الفقر:

اولا: الفقر الانساني:

حاول برنامج الأمم المتحدة للتنمية تعريف الفقر والفقراء استناداً إلى البعد الانساني ، ويتضمن ذلك في الأساس الحرمان ونقص العديد من الاختيارات والفرص الأساسية المتاحة لتنمية الإنسان، وانتهاك كرامة الإنسان. ويعني أيضاً الافتقار إلى القدرة على المشاركة بفعالية في المجتمع، وعدم توافر ما يكفي ويسد حاجة الأسرة من الغذاء والكساء، و كذلك عدم تواجد المدارس التعليمية أو الرعاية الصحية، وعدم الحصول على المياه النظيفة أو خدمات الصرف الصحي، وعدم امتلاك الأرض لزراعة السلع الغذائية أو الوظيفة المناسبة اللازمة لكسب لقمة

[1] راجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة 1987 - 2007، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد /الجامعة المستنصرية، 2009 ، ص 2.

العيش، وعدم القدرة على الوصول إلى الائتمان. ومنذ صدور تقرير التنمية البشرية عام 1990 مروراً بتقريري 1997 ، 1998 وكذلك تقرير عام 2004 وحتى 2024 ، تم تعريف الفقر من منظور التنمية البشرية على أنه: انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية ، و العجز عن العيش حياة طويلة في صحة وإبداع ، وعدم التمتع بمستوى معيشي لائق ومناسب ، وعدم التمكن من الحصول على الحرية والكرامة، واحترام الذات، واحترام الآخرين[2]".

لقد ركزت تقارير التنمية البشرية، في إطار تحليلها لظاهرة الفقر، على المقياس المستخدم في تحديد الفقر البشري إلى مدى التنمية المتاحة أو الممكنة لمواجهة ومكافحة هذا الفقر البشري، وذلك من خلال اتباع طريقتين مختلفتين في قياس مدى الفقر ومدى التنمية البشرية. تتمثل الطريقة الأولى في منظور التكامل، الذي يركز على التقدم الذي حققته كافة الفئات في كل مجتمع، من الأغنياء إلى الفقراء. ويتناقض هذا النهج مع الطريقة الثانية والتي تتبنى منظور الحرمان، والذي يتم بموجبه الحكم على التنمية من حيث الطريقة التي يعيش بها الفقراء والمحرومون في كل مجتمع[3].حيث أن التقدم الكبير الذي يحققه الأثرياء في مجتمع ما - مهما كان حجمه - لا يمكن أن يعوض الفشل في الحد من الحرمان الذي تواجهه الفئات المحرومة. ومن هنا فقد اهتمت تقارير التنمية البشرية المتعاقبة بتحديد كل من حجم الفقر الانساني والتنمية البشرية في العالم.

ثانيا: فقر الدخل:

كذلك عرف كلاً من البنك الدولي ومنتدى العالم الثالث 1994 مفهوم الفقر وفقاً للمقياس الاقتصادي لتحليل الفقر، وهو مقياس فقر الدخل، على أنه: الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم وكل ما يعد من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة[4].

وبصفة عامة، كثيراً ما يكون الفقر ناتجاً عن المستوى المنخفض للتنمية الاقتصادية أو للبطالة المنتشرة ، والأفراد الذين لا يملكون القدرة على الأقل من المتوسطة للحصول على دخل- لأي سبب كان- غالباً ما يكونون فقراء[5].

عرف كلاً من البنك الدولي ومنتدى العالم الثالث 1994 مفهوم الفقر وفقاً للمقياس الاقتصادي لتحليل الفقر، وهو مقياس فقر الدخل، على أنه: "الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على أدنى مستوى من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والرعاية الصحية و والتعليم وكل ما يمكن إعتباره من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة"[6].

([2]) United Nations Development Programme, poverty from a human development perspective, Human Development Report, 1997, p2

([3]) Ibid, p15.

([4])Cammack, Paul, What the World Bank Means by Poverty Reduction and Why It Matters, New Political Economy journal, Vol 9, No (2), 2004, p189

([5]) United Nations Development Programme, op. cit., 1997, p12

([6])Cammack, Paul, What the World Bank Means by Poverty Reduction and Why It Matters, New Political Economy journal, Vol 9, No (2), 2004, p189

وبصفة عامة، غالباً ينتج الفقر عن انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية أو تفشي البطالة، والأفراد الذين ليس لديهم المقدرة الأقل من المتوسطة للحصول على الدخل- لأي سبب من الأسباب- غالباً ما يكونون فقراء [7].

مما سبق يتضح أن تعريفات الفقر طبقاً لمقياس فقر الدخل هو تعريف حد الفقر وهو الحد الأدنى من الدخل اللازم لتغطية النفقات اللازمة للمواد الغذائية وغير الغذائية لأفراد الأسرة بحيث يعد هذا المستوى من الدخل أو الإنفاق هو الخط الفاصل الذي يفصل بين الفقراء وغير الفقراء. ومن يقع عند هذا الخط أو تحته يوصف بالفقير، ومن يقع فوق هذا الخط الفاصل فهو من غير الفقراء، ونظراً للتغيرات في مستويات الأسعار حول العالم فإنه يلزم تحديث خط الفقر العالمي دورياً لكي يعكس هذه التغيرات، وتعكس هذه الزيادة في خط الفقر العالمي الزيادة التي حدثت في تكاليف الإحتياجات الأساسية من غذاء وملبس ومسكن، فقد قام البنك الدولي بتعديل خط الفقر الدولي من دولار واحد يومياً في معدلات تعادل القوة الشرائية لعام 1985 إلى 1.08 دولار في معدلات 1993 وإلى 1.25 دولار في معدلات عام 2005، وإلى خط الفقر 1.90 دولار للفرد في اليوم في معدلات تعادل القوة الشرائية لعام 2011[8]. وفي عام 2022 تم تحديث خط الفقر ليصل هذا الحد إلى 2.15 دولار يوميا باستخدام أسعار 2017 (بما يعادل 64,5 دولار شهريا، أي 774 دولار سنويا)[9]. وهذا هو خط الفقر الذي يستخدمه البنك الدولي لتحديد درجة الفقر في دول العالم واجراء المقارنات الدولية، ويعتمد على حجم الاستهلاك في دول العالم، وبالتالي فهو لا يعبر عن الفقر الحقيقي لكل دولة من دول العالم، ولذلك يوجد ما يسمى خط الفقر القومي وتستخدم خطوط الفقر الوطنية في البلدان النامية بشكل عام طريقة الفقر الغذائي. وتوضح هذه الخطوط عدم كفاية الموارد الاقتصادية لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية الأساسية للأفراد [10]

وبحسب البنك الدولي فإن الفقر هو الحرمان الواضح من الرفاهية، حيث يمكن قياس الرفاهية من خلال امتلاك الفرد للدخل والصحة والتغذية والتعليم والأصول والسكن، وبعض الحقوق في المجتمع مثل حرية التعبير. والفقر هو أيضا قلة الفرص والعجز والضعف. والفقر هو في الواقع ظاهرة متعددة الأبعاد ويتطلب تدخلات وبرامج سياسية متعددة الأبعاد من أجل تحسين رفاهية الأفراد، وبالتالي تحريرهم من الفقر [11].

ويعتبر تحقيق النمو الاقتصادي أحد الحلول الرئيسية لمشكلة الفقر، وهو أمر بالغ الأهمية لخلق الفرص. وبالرغم من ذلك، فإن النمو ليس كافيا، فقد لا يستطيع الفقراء الاستفادة من النمو، لأنهم يفتقرون إلى الصحة أو المهارات اللازمة للحصول على العمل اللائق الذي يوفر الحياة الكريمة أو القدرة على الحصول على البنية التحتية الأساسية. فضلاً عن أن التمكين أمر بالغ الأهمية بالنسبة للفقراء للاستفادة من الفرص التي يتيحها النمو. والذي يعني زيادة قدرة الفقراء على التأثير في القرارات التي تؤثر على حياتهم، وذلك عن طريق الاستثمار في العنصر

([7]) United Nations Development Programme, op. cit., 1997, p12

([8]) Ravallion, M., Poverty Lines across the World, World Bank, 2011, p16

([9]) world bank, An Adjustment to Global Poverty Lines, Fact Sheet, September 2022, available at: https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/2022/05/02/fact-sheet-an-adjustment-to-global-poverty-lines , (last visit: 24 March 2024)

([10]) Ibid.

([11]) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، شن هجوم على الفقر، تقرير التنمية عن العالم 2001/2000، ترجمة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2009، ص54.

البشري وإزالة الحواجز التي يواجهها الفقراء في المشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد لا يكون النمو والتمكين كافيين لعدد كبير من الفقراء في المجتمع. فقد نجد عدداً كبيراً جداً من الأفراد يتعرضون لمخاطر الفقر مثل المرض، والإصابات، والانكماش الاقتصادي، والكوارث الطبيعية، مما يقلل من فرصهم وقدراتهم على الاستفادة من هذه الفرص التي يخلقها النمو. ونتيجة لذلك، يضطر هؤلاء الفقراء إلى اختيار أنشطة منخفضة المخاطر ومنخفضة العائد، مما يجعلهم يفقدون أصولهم الإنتاجية ويعانون من المزيد من الفقر. ومن ثم، يجب إنشاء آليات شبكات الأمان العامة للحد من تأثير هذه المخاطر على الفقراء ومساعدة الفقراء على إدارة عواقبها [12].

على الرغم من أن المفاهيم والأدوات التحليلية المختلفة للفقر يمكن تطبيقها على أبعاد متعددة للرفاهية، مثل الدخل والاستهلاك والصحة والتعليم والأصول المملوكة والغذاء، فإنها تركز في المقام الأول على البعد الاستهلاكي وتشير بشكل عرضي فقط إلى الأبعاد الأخرى للفقر.

ثالثا: الفقر الموضوعي

الذي يركز على أن الفقراء هم غير القادرين على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة ، يتم إجراء تحليل لكل من الفقر المطلق والنسبي.

1) الفقر المطلق :

يُعرّف الفقر المطلق على أنه الحالة التي لا يتم فيها سد احتياجات الفرد الأساسية، بمعنى آخر، هناك نقص في السلع والخدمات الأساسية (التي تتعلق عادة بالغذاء والمسكن والملابس).

ويرتبط مفهوم الفقر هذا ارتباطًا وثيقًا بالعوز ويمكن تطبيقه على جميع البلدان أو المجتمعات. ويتم تصنيف الفرد الذي يعتبر فقيرًا بموجب هذا المعيار بنفس الطريقة في جميع أنحاء العالم.

صدر تقرير عن البنك الدولي عام2000م بعنوان (مكافحة الفقر) اشتمل على القضايا الأساسية المتعلقة بالفقر، حيث تبين من خلال هذا التقرير تزايد عدد الفقراء بمعدل (20) مرة عما كان عليه قبل عشر سنوات تقريباً، وتعد الدول النامية هي الأكثر عدداً ويعيشون تحت خط الفقر المطلق[13]. ويعرّف البنك الدولي في تقرير التنمية الدولية (2000-2001) الفقر بأنه عملية مستمرة بسبب الحاجة والعوز[14].

2)الفقر النسبي:

يشار إليه بأنه ظاهرة الفقر في المجتمع محل الدراسة. ومن خلال هذا المنظور، يعتبر الشخص فقيراً عندما يكون محروماً، سواء مالياً أو اجتماعياً، مقارنةً بالأشخاص الآخرين في بيئته. وترتبط فكرة الفقر هذه ارتباطاً وثيقاً بفكرة عدم المساواة. والتصنيف بين الفقراء وغير الفقراء وفقاً لهذا المعيار، يعتمد على درجة تطور المجتمع محل الدراسة، ولا يمكن نقله إلى مجتمع آخر. وبالتالي فإن الشخص الذي يفترض أنه فقير في بلد ما قد لا يتم تصنيفه على هذا النحو في بلد آخر حتى وإن تم استخدام معايير البلد الأول.

إن الفقر ليس ظاهرة ثابتة وقد يتغير وضع الشخص بمرور الوقت، ويدخل في دائرة الفقر ويخرج منها، ولذلك فمن الضروري إجراء دراسات ديناميكية للفقر تأخذ في الاعتبار التغيرات

([12]) World Bank, Introduction to poverty analysis, Public Disclosure Authorized, No 90288, chapter 1, 2010, p5

[13] د. عدنان ياسين مصطفى، الفقر والمشكلات الإجتماعية، بحث مقدم إلى ندوة (الفقر والغنى في الوطن العربي(، قسم الدراسات الإجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 146.

[14] أثير عبد الخالق، إستراتيجيات مكافحة الفقر الوطنية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة / دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد / الجامعة المستنصرية ، 2009، ص 2.

التي تطرأ على الأفراد وتحلل السكان على مدى فترة زمنية طويلة بما فيه الكفاية، وليس فقط خلال سنوات محددة وبطريقة معزولة.

ويتم إجراء ما يسمى بتحليلات الفقر المستمر أو الطويل الأجل . بناءً على توصيات مكتب الإحصاء الأوروبي (EUROSTAT) حول الفقر، حيث يعتبر الشخص فقيراً إذا تم تصنيفه على أنه فقير في العام الماضي وعلى الأقل خلال عامين من السنوات الثلاث السابقة (استمرار الفقر). وهذا المفهوم للفقر طويل الأجل يتفادى حالات الفقر المؤقتة، التي لا تتسبب في تغيرات في الظروف المعيشية للأسر. يتم إجراء هذه الدراسات عادة من وجهة نظر الفقر النقدي النسبي [15].

ومن الأسئلة الرئيسية في تفسير ظاهرة الفقر مدى تنقل الأفراد بين طبقات الدخل المختلفة. على سبيل المثال، إذا كان الفقراء في بلد ما هم نفس الأفراد مع مرور السنوات، فإن الوضع سيكون أكثر خطورة، أو على الأقل سيتوجب معالجته بطريقة مختلفة عن البلد الذي تتغير فيه الأشخاص الفقراء من عام لآخر. في هذه الحالة الثانية، يكون التنقل أكبر، حيث يمكنك الخروج من الفقر أو التوقف عن الفقر بسهولة أكبر في الحالة الثانية[16].

رابعا: الفقر الذاتي

يتم تعريف الفقراء اعتماداً على وجهة نظر الفرد ذاته ، فإذا شعر الفرد بأنه لا يستطيع الحصول على ما يحتاج إليه بصرف النظر عن احتياجاته الأساسية فإنه يعد فقيراً، وفي التحليلات المتعلقة بالفقر الذاتي يتم استخدام معلومات عن النظرة الذاتية لدى الأفراد أو الأسر لوضعهم المالي ، فهي تختلف عن الفقر الموضوعي الذي يستخدم فقط المتغيرات التي يمكن قياسها [17].

خامسا: الفقر متعدد الأبعاد

يرتبط الفقر متعدد الأبعاد ارتباطاً وثيقاً بالإقصاء الاجتماعي ويرتبط أيضاً بالحرمان أو عدم الوصول إلى سلع وخدمات معينة تعتبر ضرورية للمجتمع، سواء كانت حاجة أساسية أم لا. وفيه يتم قياس الفقر بمتغيرات غير نقدية ومؤشرات الحرمان، وذلك باستخدام تفاصيل هذه المتغيرات لإيجاد مقاييس الفقر. ويطلق على هذا النوع من الفقر أيضاً اسم الفقر المدقع [18]، من الصعب بشكل كبير، إن لم يكن مستحيلاً، تطوير طرق لقياس الفقر المدقع.

([15]) Blasco, Julien, Gleizes, Francois, Who is poor in Europe? ,Euro-stat Recommendations, Insee Report, 2019, p19

([16]) Ibid, p23.

([17]) INE-ES, Poverty and its measurement. The presentation of a range of methods to obtain measures of poverty, Instituto Nacional de Estadística, Madrid, España, 2007, p 19

([18]) Ibid, p24.

جدول رقم (1)
الأبعاد المتعددة للفقر

الفقر كحرمان متعدد الأبعاد	
القدرات	**المميزات**
الإقتصادية	المقدرة على تحقيق دخل،الإستهلاك،الأصول المملوكة والتي لا يمكن الإستغناء عنها من أجل توفير الأمن الغذائي، الرفاهية الإقتصادية، الوضع الإجتماعي
الإنسانية	تعتمد على الصحة و التعليم ومياه الشرب النقية الصالحة للإستخدام، و السكن(تشمل العناصر الأساسية لرفاهية الأفراد والحماسة لتحسين ظروف معيشتهم)
السياسية	يعد الحرمان من الحريات الأساسية مثل التعبير عن الآراء السياسية والتأثير في سياسات الدولة ، وحقوق الإنسان من أهم الجوانب الأساسية للفقر
الإجتماعية والثقافية	المساهمة بشكل فعال كعضو مؤثر في المجتمع، وتتحقق هذه المشاركة نتيجة المكانة الإجتماعية والكرامة الاجتماعية والثقافية
حمائية (دفاعية)	مواجهة الأزمات الإقتصادية الداخلية و الخارجية

Source: Angelo Bonfigliolo [2003]:«le pouvoir des pauvres la gouvernance locale pour la réduction de la pauvreté», fonds d'équipement des nation unies, Etats-Unis d'Amérique, p: 17

تحليل مفهوم خط الفقر

توضح الدراسات إحراز تحسن ملحوظ في خفض معدل الفقر على مدى السنوات السابقة. وطبقاً لتقديرات عام 2015، نجد أن10 % من السكان في العالم أي 734 مليون شخص دخولهم أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم. تقل هذه النسبة بمعدل 16 % عن النسبة في عام 2010 وتقل بمعدل 36 % عن النسبة عام 1990م. مما يثبت أن القضاء على الفقر المدقع ليس أمراً مستحيلاً ويمكن تحقيقه. وقد قام البنك الدولي بوضع هدفاً جديداً في أبريل 2013، وهو القضاء على الفقر المدقع خلال عقد واحد، بخفض نسبة الفقراء لأقل من 3 % من سكان العالم والذين لا يتجاوز دخلهم 1.90 دولار في اليوم بحلول عام 2030. ونستطيع التعرف على الاستراتيجيات التي تقلل من الفقر أو لا تؤثر عليه من خلال قياس معدلات الفقر، بغرض مساعدة البلدان النامية في قياس مدى فعالية برامج التنمية لديها وتحديد استراتيجيتها التنموية الصحيحة.

خط الفقر :

هو مستوى الدخل الذي يعتبر فيه الفرد أو الأسرة غير قادر على تلبية احتياجاتهم الأساسية اليومية ، ويستخدم كمؤشر لتحديد من هم الأفراد أو الأسر الذين يعيشون في حالة فقر .

مع الأخذ في الإعتبار أن ما يعد فقراً في مجتمع محدد وفي فترة زمنية محددة قد لا يعد فقراً في مجتمع وزمن آخرين (لإختلاف المعتقدات والمفاهيم السائدة وقت القياس) ،حيث يعد الفقر مفهوماً نسبياً أقرب من كونه مطلقاً – وإن كانت أكثر مقاييس الفقر تسعى لرصد وتتبع من يواجهون الفقر بمفهومه المطلق

- وبالتالي يختلف خط الفقر من بلد إلى آخر ويعتمد على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لهذا البلد.

عادة مايشمل خط الفقر الأمور الأساسية التي يجب توفيرها لضمان حياة كريمة وتشمل مثل هذه الاحتياجات:

1. الغذاء : القدرة على تلبية احتياجات التغذية الأساسية .
2. الإسكان : القدرة على العيش في مسكن آمن وصحي .
3. الرعاية الصحية : الوصول إلى الرعاية الصحية االأساسية والأدوية .
4. التعليم : القدرة على الوصول إلى التعليم الأساسي .
5. الملبس : القدرة على الحصول على ملابس مناسبة .

خط الفقر يختلف حسب البلد والسياق الإقتصادي ، وقد يكون محدداً من قبل الحكومة أو المنظمات الدولية، يستخدم خط الفقر لقياس مدى انتشار الفقر وتحديد الفئات المستهدفة بالمساعدات والبرامج الإجتماعية .

يهدف تحديد خط الفقر إلى تعزيز المساواة وتوجيه الجهود للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

تحليل مفهوم خط الفقر

خط الفقر هو مفهوم أساسي في دراسات الإقتصاد وعلوم الإجتماع ويمكن تحليله من عدة زوايا:

1. **البعد الإقتصادي** : في هذا السياق يعرف خط الفقر كمستوى الدخل الذي يعبر عن الحد الأدنى للدخل اللازم لتلبية الاحتياجات الاساسية مثل الإسكان والغذاء والرعاية الصحية . يتم تحديد خط الفقر باستخدام مؤشرات الدخل والإنفاق ، ويمكن أن يكون مختلفا" من بلد لآخر بناء" على الظروف المحلية والإقتصادية .
2. **البعد الإجتماعي** : خط الفقر ليس مجرد مسألة إقتصادية ، بل يرتبط أيضا" بالجوانب الإجتماعية ، حيث يمكن أن يؤدي الفقر إلى العزل الإجتماعي وتقليل الفرص المتاحة للأفراد في بعض المجالات مثل التعليم والصحة والمشاركة المجتمعية .
3. **البعد الثقافي** : مفهوم خط الفقر قد يختلف حسب القيم و الثقافات . ما قد يعتبر كافياً لتلبية الإحتياجات الأساسية في مجتمع محدد قد لا يكون كافياً في سياق إجتماعي مختلف.
4. **التحديات والحلول** : تحليل خط الفقر يمكن أن يساعد في فهم التحديات التي تواجه الفرد أو الجماعة في تحقيق مستوى معيشي مرض . يمكن أن يوجه هذا التحليل الجهود لمكافحة الفقر من خلال تصميم برامج حكومية أو مشاريع تنموية .
5. **الأبعاد المتعددة** : يمكن أن يكون الفقر متعدد الأبعاد ، حيث يتعلق بالفقر المادي والفقر البشري والفقر الهيكلي . التحليل المتعدد الأبعاد يمكن أن يساعد في توجيه السياسات بفعالية لمعالجة هذه الأبعاد .

تحليل خط الفقر يعتمد على السياق و الأهداف وهو أداة مهمة لفهم الفقر وتصميم استراتيجيات للحد منه وتحقيق التنمية المستدامة .

خط الفقر العالمي

تحدد خط الفقر على مستوى العالم بأن كل ما هو دخله دولار فى اليوم يعتبر عند خط الفقر ، وبالإستناد إلى خطوط الفقر في الخمسة عشر دولة الأكثر فقرا ذاتها (توحيد أداة القياس) تم تحديد خط الفقر العالمي عند 1.9 دولار في اليوم بتعادل القوة الشرائية عام 2011.

ما هو تعريف تعادل القوة الشرائية وكيف يمكن تحديدها؟

يتم وضع بيانات كل دولة عن الدخل والاستهلاك في شكل يمكن مقارنته على مستوى العالم. ويتم احتساب تعادل القوة الشرائية بناءً على الأسعار العالمية، ويقوم برنامج المقارنات الدولية، وهو برنامج إحصائي مستقل له مكتب مقره بالبنك الدولي داخل مجموعة بيانات التنمية ، بتحديد تعادل القوة الشرائية في سنة معينة.

هل يجب استخدام خط الفقر العالمي الجديد في تخطيط السياسات والبرامج التنموية في بلدنا مصر؟

بالرغم من أن خط الفقر العالمي قد لا يتغير كلياً بعد تحديد المعدل العالمي الجديد للفقر المدقع ، فقد نجد تغيراً كبيراً في بعض المعدلات على صعيد المنطقة بل وفي كل بلد. وجديراً بالذكر أن خط الفقر العالمي يُستخدم كأساس لتتبع الفقر المدقع على المستوى العالمي، وقياس مستوى التقدم نحو الأهداف العالمية التي يقوم بتحديدها الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات العالمية التي تسعى للتنمية. إن خط الفقر القومي لكل دولة لا يساهم بصورة كبيرة في وضع السياسات أوالبرامج العالمية التي تستهدف أكثر المواطنين فقراً. فعلى سبيل المثال قد نجد خط الفقر القومي في بلد ما 4 دولارات يومياً، ومن ثم يصبح خط الفقر العالمي ليس له صلة بالمقارنة ببلد أشد فقراً حيث خط الفقر الوطني يقارب 1.65 دولار.

انواع الفقر

يوجد أنواع متعددة للفقر على النحو الآتي[19]:

1- الفقر النقدى:

وهو ذلك النوع الذى يكون فيه الفقير غير قادر على تحمل النفقات و يعبر عنه " بمعدل الفقر".

2- **الفقر المطلق:**

وهو ذلك النوع الذى لا يستطيع فيه الفقير بواسطة دخله الوصول إلى إشباع حاجاته الضرورية (كالمأكل والملبس و الصحة و التعليم).

3- **الفقر النسبى:**

وهو ذلك النوع الذى يبرز الفروق فى مستويات الموارد النسبية وعدم المساواة فى توزيع تلك الموارد فى المجتمع، أى يمكن وصفه بأنه إفتقار الفرد أو الجماعة إلى الموارد مقارنة بأفراد المجتمع الآخرين.

4-**الفقر المدقع:**

[19]Tikhomova, N.2015, "The Structural Preconditions and Basic Types of .Poverty in Russia", Sociological Research, Vol.54, Issue. 1

وهو ذلك النوع الذى يكون فيه الفرد غير قادر على الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية بواسطة دخله.

5- الفقر متعدد الأبعاد:

يشمل مؤشر الفقر متعددالأبعاد عناصر غير مادية كتوافر الإحتياجات الأساسية من الخدمات العامة (مثل الصحة و التعليم و المسكن المناسب)[20].

إن القضاء على الفقر بكافة أنواعه هو أهم أولويات أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، ونجد الهدف الأول من أجل القضاء على الفقر هو الهدف 1-أ والذي ينص على "ضمان حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، من خلال التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا".

كما تسعى أهداف التنمية المستدامة أيضاً إلى وضع أطر سياسية سليمة على الصعيدين الإقليمي والوطني، وذلك بالإعتماد على الإستراتيجيات الإنمائية للتأكد من حصول الجميع رجالاً ونساءً، وخاصةً الفقراء منهم، على ذات الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك تمتعهم بالخدمات الأساسية و الحق في تملك الأراضِي وإدارتها وغيرها من الحقوق التي تتعلق بالملكية والميراث والحصول على الموارد الطبيعية والإستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخدمات المالية والتي من أهمها تمويل المشاريع الصغيرة، عند حلول عام 2030.

أسباب ظاهرة الفقر

تتولد ظاهرة الفقر وتتفاقم نتيجة تضافر مجموعة من الأسباب والعوامل الرئيسية التي تلعب دوراً هاماً فيها، واتي تتعدد بين ما هو اقتصادي كسوء توزيع الثروة والدخل وتدني معدلات النمو الإقتصادي وتراجع الإستثمارات إلى مسببات اجتماعية كنقص الحماية الإجتماعية ونقص التغطية في نظام التقاعد، ارتفاع نسبة الأمية وتراجع الخدمات الصحية ومنها ماهو سياسي مثل إنتشار الفساد، وعدم توفر الأمن والإستقرار ، وسوف نستعرض في هذا الفصل مجموعة من أهم العوامل والمسببات الرئيسية التي تساهم في انتشار ظاهرة الفقر.

الأسباب والعوامل البيئية التى تؤدى الى الفقر

لقد أثبتت الدراسات أن العلاقة بين الفقر والبيئة هي علاقة ذات اتجاهين متبادلين، إن الفقر هو أحد أسباب التدهور البيئي وذلك نتيجة أن متطلبات الفقراء وأساليب معيشتهم تؤدي في في أغلب الأحيان إلى ممارسة تصرفات تدمر البيئة، مثل الصيد المفرط للأسماك والكائنات البحرية في المناطق الساحلية واستخراجها بطرق غير شرعية دون منحها الفرصة للتكاثر والتجدد للتجدد[21] وذلك لسد احتياجاتهم الأساسية ، كذلك تم تدمير الأراضي بسبب اندفاعهم تجاه الأراضى الزراعية نتيجة الزيادة السكانية ونقص الموارد، مع تدهور التنمية، والرعي الجائر بالأراضي، فالمجتمعات الفقيرة تعتمد بصورة أساسية على الموارد الطبيعية في معيشتها اليومية .

ومن ناحية أخرى نجد أن التلوث البيئي يؤثر على الإنسان، فزيادة معدلات التصحر وضعف إنتاجية الأراضي الزراعية وانخفاض الأمن الغذائي وتردي صحة الإنسان، يؤدي إلى الوقوع في دائرة الفقر كذلك عندما تحدث المشاكل والكوارث البيئية مثل الفيضانات أو الجفاف فإن الفقراء هم أكثر الناس تعرضاً لهذه الكوارث وتأثرا بها، حيث أنهم لا يملكون السبل والوسائل المالية والتقنية التي يستطيعون من خلالها مواجهة مشاكل البيئة[22] .

---

[20] وزارة التخطيط والتنمية االقتصادية ، " الإقتصاد المصرى وتحدى الفقر" ، 13أكتوبر 2019

[21] باتر محمد علي وردم 2003 «العولمة و مستقبل الأرض، الطبعة الأولى، الدار الأهلية»، ص: 119

[22] عير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش 2013: «التنمية الإقتصادية ومشكلاتها:مشاكل الفقر-التلوث البيئي-التنمية المستديمة»، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ص52

إن التحديات البيئية مثل الكوارث البيية من فيضانات وسيول وحرائق والزلازل والبراكين والتحديات البيئية غير المذللة، مثل التلوث الناتج من عدم الاهتمام بالبنية التحتية وخدمات الصرف الصحي، تجعل مواجهة التحديات البيئية أكثر صعوبة.

ولكن المزيد من الاستدامة البيئية يمكن أن يشكل محركاً للإستثمار والنمو الاقتصادي وخلق الوظائف

تستطيع الحكومات، إذا جمعت بين أدوات السياسة العامة من قبيل الأدوات القائمة على السوق واللوائح والاستثمار العام وسياسات المشتريات واستثارة الوعي، أن تدعم المنشآت وأن تستحدث بيئة مؤاتية تعزز اعتماد ممارسات خضراء في مكان العمل، والاستثمارات في منتجات وخدمات جديدة مؤاتية للبيئة وخلق الوظائف. غير أنّ الانتقال ينطوي صراحة على خسائر ومكاسب في العمالة، لا سيما عندما يقوم على تحول شامل في نموذج التنمية الإقتصادية لكبرى الشركات أو القطاعات أو البلدان

الأسباب والعوامل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والأمنية التى تؤدى الى ظاهرة الفقر

يستعرض هذا المبحث الأسباب الإقتصادية والإجتماعية الي تؤدي إلى ظاهرة الفقر [23]:

1- الأسباب الإقتصادية:

تتمثل الأسباب الإقتصادية للفقر فى الآتى :

أ- تدنى مستويات الدخول و الموارد الضرورية لتلبية الإحتياجات الأساسية كالغذاءوالمسكن والملابس، و انخفاض مستويات التعليم والرعاية الصحية.

ب- عدم الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية المتاحة لدى الدول لتحسين المستوى الاقتصادى والإجتماعى، ويصبح المجتمع إستهلاكى وغير منتج.

ج- انخفاض مستوى إنتاجية العمال، حيث أن الإنتاجية لها علاقة بالحصول على التعليم و الخدمات الصحية والإئتمان .

د- ارتفاع معدلات البطالة و الدين الخارجى و الأزمات المالية و التى تسببت فى الكثير من المشاكل للفقراء.

2- الأسباب الإجتماعية:

تتمثل الأسباب الإجتماعية للفقر فى الآتى :

أ- ارتفاع معدل الأمية وتدنى مستوى التعليم و التدريب المهنى لمتطلبات سوق العمل.

ب- تهميش دور المرأة ، وخاصة فى المناطق الريفية، و إبعادها عن السياسات التى تحد من الفقر.

ج- التفاوت الصارخ فى توزيعات الثروة و الدخول و الذى يؤدى إلى إقصاء شرائح مختلفة من المجتمع.

د-إنتشار الفساد والبيروقراطية، مما يلحق الضرر بتوزيع الإنفاق العام ويعرقل النمو.

ه- ضعف قدرة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية فى مكافحة الفقر.

وسوف نتناول بالشرح كيف يمكن للأسباب الإقتصادية والإجتماعية أن تؤدي إلى تفاقم ظاهرة الفقر في البلدان .

[23] حاجى فطيمة . ،2014 "إشكالية الفقر فى الجزائر فى ظل البرامج التنموية : دراسة حالة الجزائر خالل الفترة(2005 – 2014) "، رسالة دكتوراة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، ص ص 16-13

أولاً :الأسباب والعوامل الإقتصادية التي تؤدي إلى الفقر

تتعدد العوامل الإقتصادية التي تساهم في تفاقم ظاهرة الفقر، لذا سنتطرق إلى أهم المسببات الإقتصادية لهذه الظاهرة وهي :

أ- البطالة أو نقص التشغيل : تركز الطرق التقليدية لعلاج نقص استغلال القوى العاملة عادة على نقص التشغيل السافر، حيث يعمل المشتغل وقتا أقل من معيار معين، وتهمل أخطر مشاكل التشغيل في الدول النامية والمتمثلة في نقص التشغيل المستتر وهو الحالات التي يعمل فيها الفرد بإنتاجية منخفضة، أو أنه لا يستخدم قدراته على أكمل وجه، أو أنه لا يكسب ما يكفي لتلبية احتياجاته الأساسية ينتج عن الحالة الأولى إنتاجية منخفضة في مجمل الإقتصاد، بينما تنجم الثانية عن نقص الروابط بين نظامي التعليم والتشغيل وتعكس هدرا في الموارد، أما الثالثة فتعرف أحد أوجه الفقر(24).

يؤدي تزايد معدل البطالة إلى زيادة معدلات الفقر، كما تشير ارتفاع نسبة البطالة إلى الخلل في سوق العمل، وقد ساهمت سياسات الخصخصة وبرامج الإصلاح الإقتصادي في اتساع حدة هذه المشكلة من خلال انخفاض الطلب الكلي على عنصر العمل، وعجز القطاع الخاص عن امتصاص نسبة من الطلب المتزايد على العمل .

ب- عدم العدالة في توزيع الدخل واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء: إن زيادة تفاوت توزيع الدخل يعتبر أهم المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي تواجهها وتمر بها غالبية بلدان العالم، ويتأثر سوء توزيع الدخل بعاملين غير مباشرين: الأول هو تباين توزيع الثروات المادية والمالية بين الأفراد والذي يزيد من حدته صعوبة حصول الفقراء على الإئتمان، الذي يؤدي إلى الحد من قدرات الفقراء في اكتساب الرزق، ونظرا لعدم وجود أدوات ضمان لديهم يقدمونها إلى البنوك للحصول على قروض فانهم يصبحون عاجزين عن الإقتراض لشراء أصول مادية إنتاجية مثل آلات الخياطة، أو الحصول على رأس مال صغير للبدء في نشاط تجاري يحقق لهم أرباحاً، ويرجع السبب الثاني إلى نقص التحويلات المالية الصافية الكافية الموجهة للفقراء ، ومن الآثار الإقتصادية أيضاً لعدم العدالة في توزيع الدخل ظهور الطبقية بين الأفراد وإثراء فئة منه على حساب الفئات الأخرى والذي يؤدي إلى تقوقعها في حالة الفقر والحرمان(25)

ج- انخفاض إنتاجية العمال: تعاني الدول النامية من تدني إنتاجية العمال نتيجة قلة كفاءتهم والذي يؤدي إلى تدني العائد من العمل كأحد عناصر الإنتاج، وبالنظر إلى أن العمل يمثل المصدر الرئيسي للدخل للفقراء، فإن انخفاض إنتاجية العمل في الدول النامية هو من أهم أسباب الفقر.

د- الدين الخارجي: يمثل الدين الخارجي أحد أهم التحديات الأساسية التي تواجهها الدول النامية، حيث يستنزف سداد الديون وأقساطها جزءً مهماً من دخل الدولة المدينة، ويتفاقم الوضع في حالة الإقتراض بهدف سداد أقساط وفوائد الديون السابقة والتي تجعل هذه الدول تدور في حلقة مفرغة من الديون، مما يؤدي إلى استمرار

(24) رنامج أألمم املتحدة اإلمنائي2002: «تقرير التنمية اإلنسانية العربية خلق فرص لألجيال القادمة»،ص،ص89 ،90

(25) ونس على أمحد2010:»تحليل وقياس الرفاهية و علاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك 2009«، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد،33: ص ص283-284

وتفاقم أزمات ومشاكل اقتصادية واجتماعية داخل تلك الدول ومن أهمها مشكلة الفقر.

هـ- تدهور معايير التجارة الخارجية: يسبب تدهور شروط التجارة الخارجية الخاصة بالصادرات الأساسية، والتي تقتصر على المكونات الخام والطاقة الأولية في أغلب الدول النامية، والتي ترتبط أسعارها بالأسواق الدولية، تخفيضاً في العوائد من العملات الأجنبية بالنسبة للدول المصدرة ، مما يساهم في تخفيض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، بالإضافة إلى آثار العولمة وتحرير التجارة على اقتصاديات الدول النامية والتي يغلب عليها عادة طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون غير قادرة مواجهة المنافسة الخارجية، مما يؤدي بها إلى الإفلاس وتسريح العمال، وبالتالي زيادة عدد الفقراء(26).

و- نقص كفاءة السياسة الإقتصادية: يقصد بالسياسة الإقتصادية غير الكفء هي التي ينتج عنها خفض النموفي خلق فرص عمل، وزيادة في مستوى الأسعار، وبالتالي ينخفض الأجر الحقيقي . إن السياسات الحكومية الغير كفء سوف تؤثر في نسبة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، عن طريق أثرها على إمكانية الحصول على الموارد، وعلى كفاءة استخدامها في الإنتاج . تؤدي السياسات النقدية والمالية الإنكماشية إلى تخفيض نسبة الإستثمارات، وهذا سيؤدي بدوره إلى نقص في الإنتاج وفي خلق فرص تشغيل جديدة، وفي توليد الدخل في الإقتصاد، كما أن عدم كفاءة استخدام الموارد سيعمل على تخفيض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً:الأسباب والعوامل الإجتماعية التي تؤدي إلى الفقر

من أهم الأسباب الإجتماعية التي تؤدي إلي ظاهرة الفقر مايلي :

أ-النمو السكاني: يشكل تزايد عدد السكان عبئاً على الموارد الإقتصادية والبيئة ،ويؤثر كذلك على جودة الحياة ، خاصة إذا كانت تلك الزيادة تتم في البلدان التي تعاني من الفقر ، لأن الزيادة في أعداد الفقراءتكون غير مصحوبة بالزيادة في الدخول .

ب-تراجع مستوى الخدمات الأساسية التي يتم تقديمها للأفراد (الخدمات الصحية والتعليمية والتدريبية) : يعد كلا من التعليم والرعاية الصحية الجيدة والتدريب من أهم العوامل الأساسية التي تهيئ الفرد لأداء نشاط يحقق له دخلاً يكفل له احتياجات الحياة الكريمة، إذ يتبين أن أغلب من يعيشون في حالة الفقر يعانون من الأمية أو تدني المستوى الدراسي نتيجة أن الفقراء لايملكون مصروفات التعليم، الأمر نفسه فيما يتعلق بالتدريب الذي يتيح للفرد كسب المهارات أو تعزيز قدراته التي تساعده في تحسين دخله ورفع مستوى المعيشة، وبالنسبة للرعاية الصحية نجد أن الأمراض وغياب مراكز ووسائل تقديم الرعاية الصحية اللائقة تؤدي إلى تفاقم الظروف الصحية، والمعيشية للفقراءبسبب عدم قدرتهم على تحمل نفقات الرعاية الطبية وبالتالي عدم مقدرتهم على العمل والحصول على الدخل المناسب لسد احتياجاتهم الأساسية وبالتالي وقوعهم في براثن الفقر(27).

---

(26) الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا2002«أثار الفقر والبطالة عل التنمية المستدامة في منطقةالإسكوا»،ص7

(27) حاج قويدر قورين]2014 «ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الإجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم»، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد،12: ص18

ج- اللامساواة : إن وجود فجوة في المساواةيمكن أن يزيد من التأثيرات السلبية للسوق والسياسات الخاصة بالنمو، مما ينتج عنه تفاقم ظاهرة الفقر ، وهذا ما يجعل من عدم المساواة مشكلة ذات خصوصية في الدول النامية، حيث تضعف الأسواق الرأسمالية، حيث لا يتمكن الفقراء الذين يفتقدون للضمانات الكافية من الإقتراض ومن ثم تصبح قدرتهم على إقامة المشروعات الصغيرة محدودة حمدودة مما يحد من فرصهمفي تحسين أوضاعهم[28] .

لا يزال انخفاض دخل العمال وضعف جودة الوظائف يؤثران على عدد كبير من الأفراد في جميع البلدان، إن غياب الحماية الاجتماعية يعمل على زيادة عدم مقدرة الشعوب على مواجهة الصدمات البيئية والاقتصادية نتيجة أن هذه التحديات الإجتماعية لظاهرة الفقر تكون مثبطة لهمم الأفراد، ولكن التعاون في مواجهة هذه التحديات يمكن أن يثمرعن نتائج إيجابية في مجال التنمية. فمثلاً، لن يؤدي الاستثمار في البنية التحتية لإدارة المياه وفي الحماية الاجتماعية في الأرياف إلى توفير فرص عمل واستصلاح الأراضي ومناطق تجميع مياه الأمطار فقط، بل سيساهم أيضاً في زيادة الدخول و الإنتاجية الزراعية والتحسين من مقاومة التغيرات المناخية .

ثالثاً : الأسباب السياسية والأمنية التى تؤدى الى ظاهرة الفقر

من المؤكد ان الحروب والصراعات الدولية والنزاعات السياسية والحروب الأهلية تؤدى بالشعوب الى الفقر والاستدانة بل والطلب الى المساعدات الدولية وتصل بالشعوب الى الارهاب.

إن الظروف السياسية والأمنية لها دوراً كبيراً وهاماً في تفشي الفقر في أي مجتمع ، ومن بين الأسباب السياسية المؤدية إلى انتشار وتفاقم الفقر نذكر:

أ- الاضطرابات السياسية والأمنية: تشكل الصراعات والحروب سواء الداخلية أو الإقليمية عاملاً هاماً في تفاقم حدة الفقر، وهذا نتاج الدمار الذي تخلفه على مستوى البنية التحتية، والمنشآت الأساسية والموارد الأساسية، وتعتبر الصراعات والحروب عامل طارد للإستثمارات الأجنبية طويلة الأجل، إلى جانب الحالات الإنسانية التي تخلفها من اللاجئين، والمعاقين والأرامل واليتامى، بالإضافة إلى ما ينتج عن هذه الصراعات من تدني لأوضاع التنمية البشرية خاصة التعليم والصحة والسكن والرعاية الإجتماعية [29].

ب- العقوبات الدولية: مثل حالات الحصار الإقتصادي الذي يفرض على الدولة من قبل مجلس الأمن الدولي ، يعتبر الحصار من الأمور التي أدت إلى زيادة حدة الفقر تحولت بها شعوب كانت في الأصل ذات مستوى متقدم من التنمية إلى حالة من التدهور الحاد ففي فلسطين والعراق وليبيا كان المتضرر الأول من هذه العقوبات هم الشعوب التي تعيش في هذه البلدان، بينما في أفغانستان تدهورت الأوضاع الإنسانية اتي كانت سيئة في الأساس إلى درجة تصل حد الكارثة الإنسانية .

ج- الفساد: يعتبر الفساد عائقاً أمام تحقيق التنمية ، إن انتشار الفساد يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان وخرق القوانين وتعطيل برامج الحد من الفقر، حيث أثبتت الجهود التي تم بذلها من أجل التخفيف من الفقر إلى أن الفساد يمثل عقبة في الدول التي تطمح إلى إحداث التغيرات في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية بهدف

---

[28] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية2001: «توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية»، ص: 18

[29] بلقاسم سالطنية، سامية محيدي](2001): « العنف و الفقر في المجتمع الجزائري»، الطبعة ألولى، دار الفجر، القاهرة، ص: 96

التنمية. ويعد الفساد سبباً ونتيجة للفقر، فهو يؤثر على الحكومة والقطاع الخاص والأفراد في مبادرات التنمية بسبب الإنحرافات في اتخاذ القرار والتخطيط وعمليات التنفيذ فعندما تستغل هذه الجهات السلطة بشكل خاطئ من أجل المصالح الشخصية، فإن الفساد يتسبب في إهدار الموارد العامة لتصل إلى غير مستحقيها، وبالتالي لا يستطيع الفقراء الحصول على الدعم الحكومي أوالخدمات الضرورية التي يحتاجون إليها[30].

أسباب أخرى:

هناك مجموعة من الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى ظاهرة الفقر التي لا تندرج ضمن المجموعات السابقة (الأسباب والعوامل البيئية والإقتصادية والإجتماعية أو السياسية والأمنية) وهي :

أ- ارتفاع نسبة تكلفة الإعالة: الذي يعبر عن متوسط عدد الأفراد الذين يعولهم كل فرد يؤدي ارتفاع معدل عبء الإعالة إلى انخفاض معدل الدخل الفردي، يتأثر معدل عبء الإعالة بثلاثة عوامل رئيسية هي [31]:

-نسبة مشاركة القوى العاملة .

- نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.

- معدلات البطالة .

ب- بعض ممارسات الدول الغنية ضد البلدان النامية : من بين عوامل زيادة ظاهرة الفقر للدول النامية وبصفة خاصة التي تعتمد في اقتصادها على المنتجات الزراعية، وبعض الأنشطة الصناعية التحويلية، الحماية الجمركية التي تفرضها الدول الغنية ضد صادرات الدول النامية، وخاصةً المساعدات المالية التي تمنحها لمزارعيها ، وبالتالي تنافس منتجاتهم الزراعية مثيلاتها من صادرات الدول النامية ، يعادل مقدار هذا الدعم المليار دولار يومياً وهو يعد رقماً هائلاً، بالإضافة إلى إعاقة التبادل التجاري بين دول الجنوب مع بعضها البعض، وأيضاً التحكم في أسعار المواد الأولية التي تعجز البلدان النامية عن السيطرة عليها.

ج- الموقع الجغرافي : ينعكس الموقع الجغرافي للدولة ودرجة توافر الموارد الطبيعية بها، بصورة مباشرة على المستوى المعيشي للأفراد وبالتالي معدل الفقر في هذه البلد.

---

[30] شعبان فرج(2012): ((الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر- دراسة حالة الجزائر2010-2000))، أطروحة دكتوراه، جامعةالجزائر ،00ص :ص146-147

[31] كريمة كريم 2005: «دراسات في الفقر و العولمة مصر و الدول العربية»،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ص413

واقع ظاهرة الفقر في مصر

مرت مصر بفترة من التراجع الإقتصادي تبعت في تدهور ظروف العمل والمستوى المعيشي للأفراد. وباستمرار فترة الركود، انخفضت معدلات التوظيف وانتشرت البطالة، خصوصاً بين الشباب،وتراجعت القوة الشرائية للأجور.ومن ثم برزت مؤشرات واضحة على التأثير الحاد على الفئات الفقيرة في المجتمع.

من جانب آخر، يعتبرمعدل الأمية مرتفع نسبيا في مصر، ومما لا شك فيه هو العلاقة الطردية القوية بين الفقر ونسبة الأمية داخل البلد والتي تشكل ضغطاً كبيراً على موارد الدولة ويعوق مسيرة التنمية.

أدت هذه الظروف إلى تفاقم مشكلة الفقر وضرورة مواجهتها إذ أن وفقًا لأحدث تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغت نسبة الفقراء في مصر ٣٥.٧% في عام ٢٠٢٣، أي ما يعادل نحو ٤٠ مليون مصري [32].

ولذا يجب أن نسعى إلى الحد من الفقر المتمثل في نقص الدخل الحقيقي وعدم كفايته لتلبية الإحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع،وعدم توفير خدمات البنية الأساسية الضرورية، والاقصاءالسياسي والإجتماعي ، وكذلك العمل على أن يتزامن ذلك مع الحرص على التكنولوجي والمحافظة على البيئة.

أسباب الفقر في مصر

1. الزيادة السكانية : يعد النمو السكاني السريع أحد العوامل التي تساهم في ارتفاع معدلات الفقر في مصر. فكلما ارتفع عدد أفراد الأسرة كلما زاد من استهلاكهم و واجهتهم صعوبات مادية في الحصول على القدر الكافي من احتياجاتهم الأساسية ويزيد عبئًا على الموارد والخدمات ويعوق قدرة الحكومة على توفير فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة للسكان.

[32] مؤشرات الفقر وفقا" لبيانات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ، دوريات أخرى 2023 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

شكل (1)

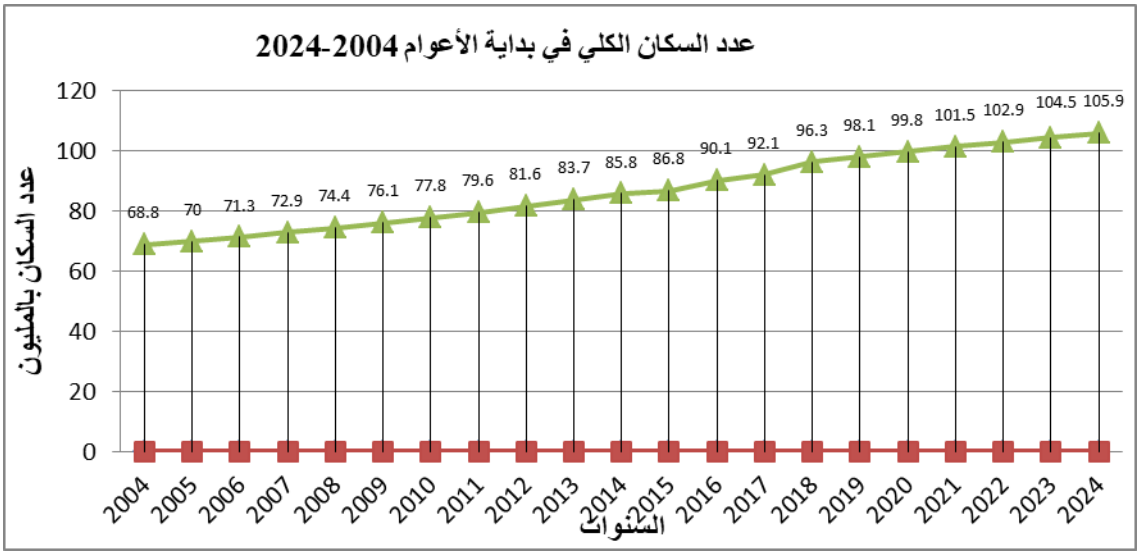

المصدر : مؤشرات الفقر وفقا" لبيانات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ، مصر في أرقام 2023 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

من الرسم البياني نلاحظ أن عدد السكان في جمهورية مصر العربية بلغ حوالي 106 مليون نسمة وذلك في بداية عام 2024 ، لقد حققت مصرنجاحاً كبيراً في تخفيض معدلات النمو السكاني بما يقرب 46% خلال الفترة من عام 2017 وحتى عام2023 ، حيث انخفض معدل النمو السكاني من 2.6% في تعداد 2017 إلى 1.4%عام 2023 . كما انخفضت بنسبة 10% بين عامي 2022 و 2023 حيث وصلت إلى 1.4% وهي أقل معدل نمو زيادة سكانية خلال الخمسين عاماً الأخيرة[33].

ويرجع انخفاض معدل النمو السكاني إلى تراجع أعداد المواليد في 2023 مقارنة بعام 2022 بنسبة 7% ، حيث أطلقت الحكومة المصرية " المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية " في فبراير 2022 بهدف تحسين التعليم والصحة بالإضافة إلى ضبط النمو السكاني . هذا بجانب حملة تنظيم الأسرة التي أطلقت في عام 2019 في محاولة لتغيير التقاليد الريفية بشأن الأسر الكبيرة.

2. البطالة وقلة فرص العمل : يعد ارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص العمل أحد أهم أسباب الفقر في مصر، حيث يواجه الكثير من الشباب في مصر صعوبة في الحصول على فرص عمل مناسبة، مما يترتب عليه تدني المستوى المعيشي وزيادة الفقر.

[33] مركز البيانات -مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، رئاسة مجلس الوزراء

شكل (2)

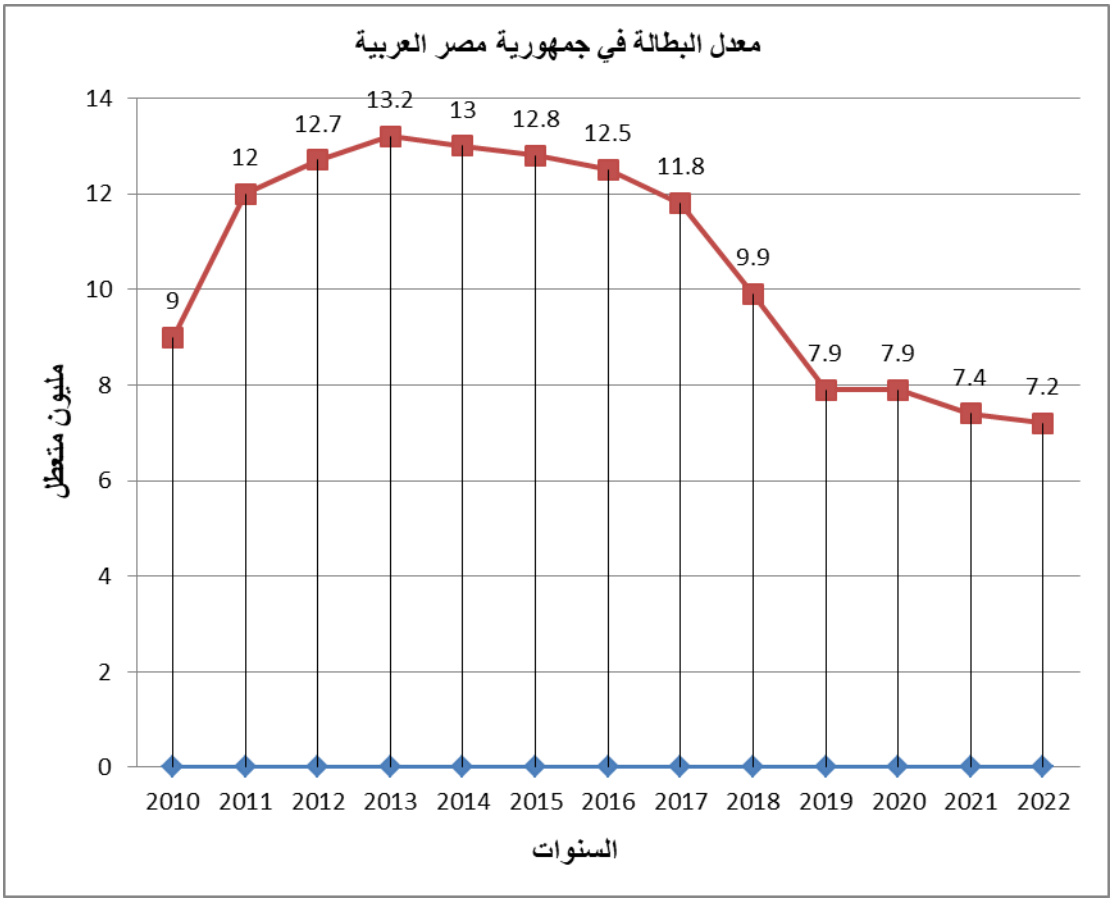

المصـدر : مؤشـرات الفقـر وفقـا" لبيانـات بحـث الـدخل والإنفـاق والإسـتهلاك ، دوريـات أخـرى 2023 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

3. التوزيـع غيـر العـادل للثـروة : يعـاني الفقـراء فـي مصـر مـن توزيـع غيـر عـادل للثـروة والفـرص الاقتصـادية، حيـث يتـراكم الثـراء فـي أقليـة صـغيرة مـن السـكان، فـي حـين يـتم اسـتبعاد الأكثـر فقـرًا مـن الفـرص الاقتصـادية والعمـل ممـا يـؤدي ذلـك إلـى حرمـان ملايـين المصريين من الوصول إلى الموارد والإمكانات اللازمة للعيش حياة كريمة .
4. انخفـاض الأجـور : يعـاني الكثيـر مـن المصـريين مـن انخفـاض الأجـور وعـدم تـوفر أجـور كافيـة لتـوفير الاحتياجـات الأساسـية للحيـاة ممـا يـؤدي إلـى زيـادة الفقـر، خاصـة بـين العمـال والموظفين ذوي الدخل المحدود.
5. ارتفـاع الأسـعار: تعـاني مصـر فـي الفتـرة الأخيـرة مـن ارتفـاع غيـر مسـبوق فـي الأسـعار، ممـا يساهم في زيادة الأعباء المالية على الأسر الفقيرة والمناطق والقرى النائية .

مؤشرات الفقر في مصر

قسم تقرير البنك الدولي عن الفقر في مصر عام 2007 الفقراء إلى مجموعات مختلفة حسب خطوط الفقر وهي [34]:

الفقر المدقع (extreme poverty) : وهو يعني الأشخاص الذين ليس لديهم القدرة على الإنفاق للحصول على الإحتياجات الأساسية من الغذاء (تكلفة البقاء على قيد الحياة) .

الفقر المطلق (absolute poverty) : ويعني الأشخاص الذين ينفقون أقل من الحد الأدنى من احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية .

قريبين من الفقر (near poverty) : هم الذين ينفقون بالكاد احتياجاتهم الأساسية من الغذاء وبعض الشئ من احتياجاتهم غير الغذائية .

أما إجمالي الفقراء فيشمل الثلاث فئات السابقة .

ويعرف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الفقر المادي بأنه:" عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من الإحتياجات الأساسية للفرد أو الأسرة " مشيرا" إلى أن الحاجات الأساسية هي الطعام والسكن والملبس والخدمات التعليمية والرعاية الصحية ووسائل النقل .

ويقوم الجهاز بقياس مستوى الفقر من خلال خط الفقر القومي وهو تكلفة الحصول على الخدمات والسلع الأساسية للفرد أو الأسرة .

وتبعاً لهذه المؤشرات يعتبر الجهاز أن " الفقراء " هم الأفراد الذين ينخفض استهلاكهم الكلي عن خط الفقر القومي .

أما الفقر المدقع فهو عبارة عن الأفراد الذين ينخفض استهلاكهم الكلي عن خط الفقر الغذائي ، وهو الحد الأدنى لتكلفة البقاء على قيد الحياة بحسب تعريف الجهاز .

بينما تعرف الأمم المتحدة الفقر المدقع ، بأنه العيش على أقل من 2.15 دولار للشخص الواحد في اليوم وفقاً لمعيار القوة الشرائية لعام 2017 .

[34] World Bank,ibid,piii

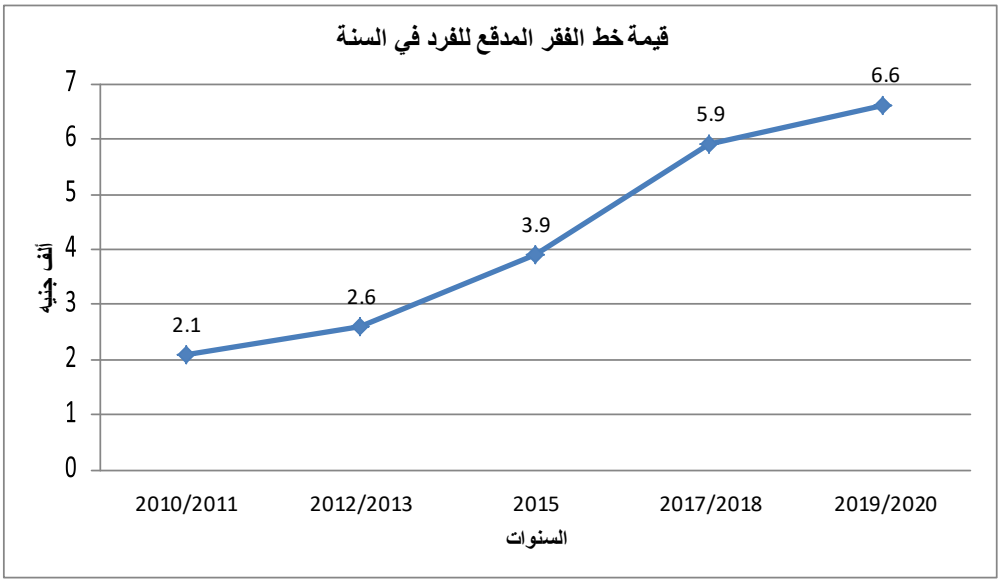

شكل (3)

المصـدر : مؤشـرات الفقـر وفقـاً لبيانـات بحـث الـدخل والإنفـاق والإسـتهلاك ، دوريـات أخـرى 2023 الجهـاز المركـزي للتعبئة العامة والإحصاء

شكل (4)

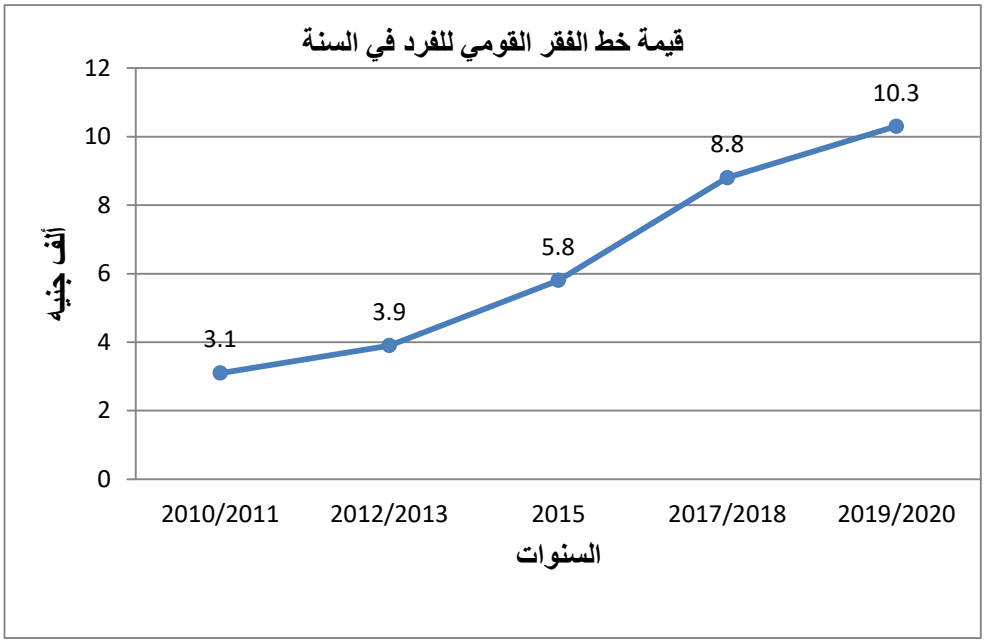

المصـدر : مؤشـرات الفقـر وفقـاً لبيانـات بحـث الـدخل والإنفـاق والإسـتهلاك ، دوريـات أخـرى 2023 الجهـاز المركـزي للتعبئة العامة والإحصاء

1) تطور نسبة الفقراء في مصر (السكان تحت خط الفقر) في الفترة من 2000/1999 حتى 2020/2019

شكل (5)

نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي 2000/1999 – 2020/2019

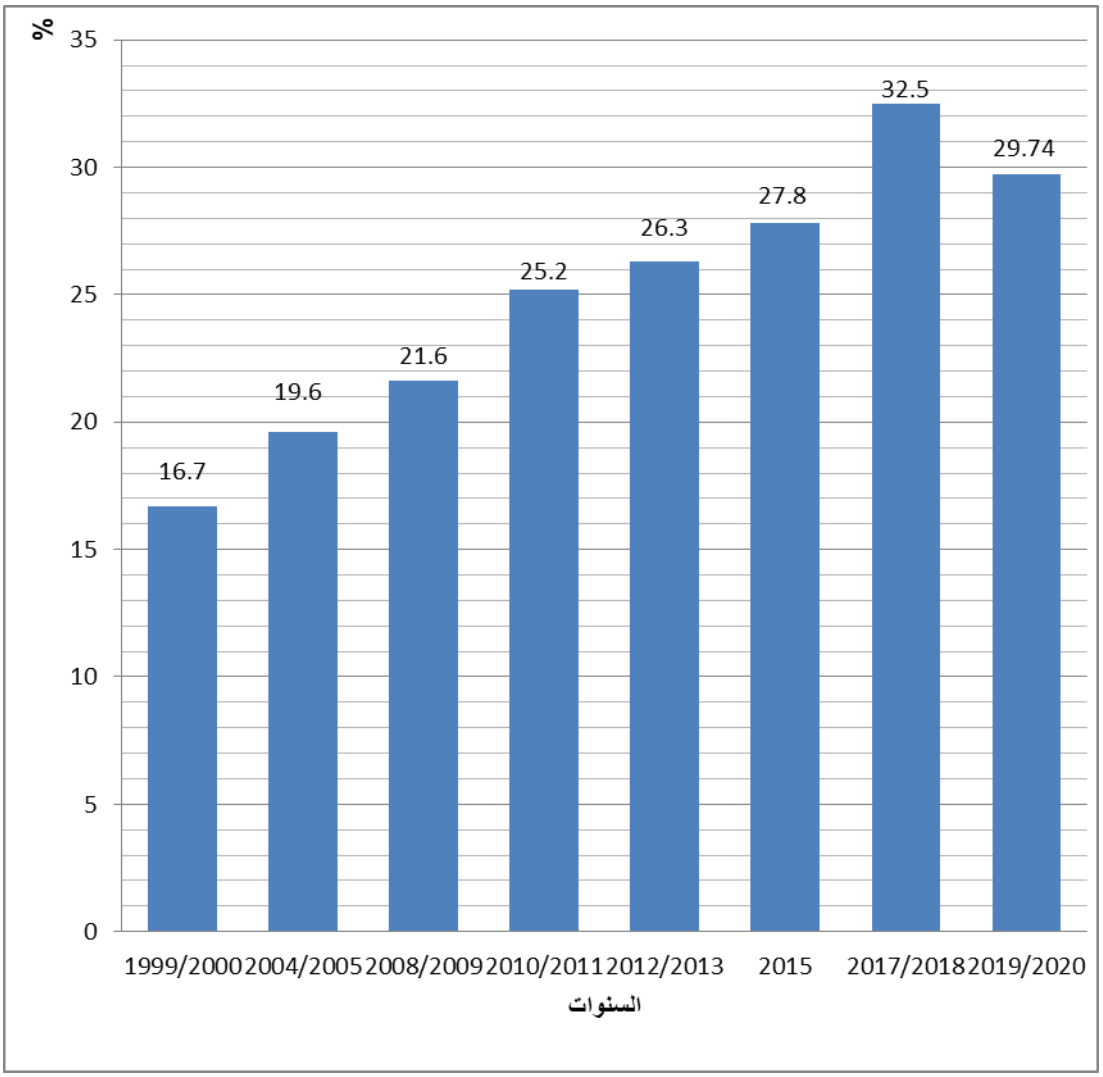

المصدر : مؤشرات الفقر وفقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ، مصر في أرقام 2023 ، ص 145 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وفقاً للرسم البياني السابق شكل رقم (5) : حققت مؤشرات الفقر تراجعاً ملحوظاً ، حيث تراجع معدل الفقر عام 2020/2019 إلى 29.7% مقارنة ب 32.5% في عام 2018/2017 وذلك لأول مرة منذ عام 1999.

2) **تطور نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع في الفترة من 2000/1999 حتى 2020/2019 على مستوى الجمهورية :**

شكل (6)

نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر المدقع 2000/1999 – 2020/2019

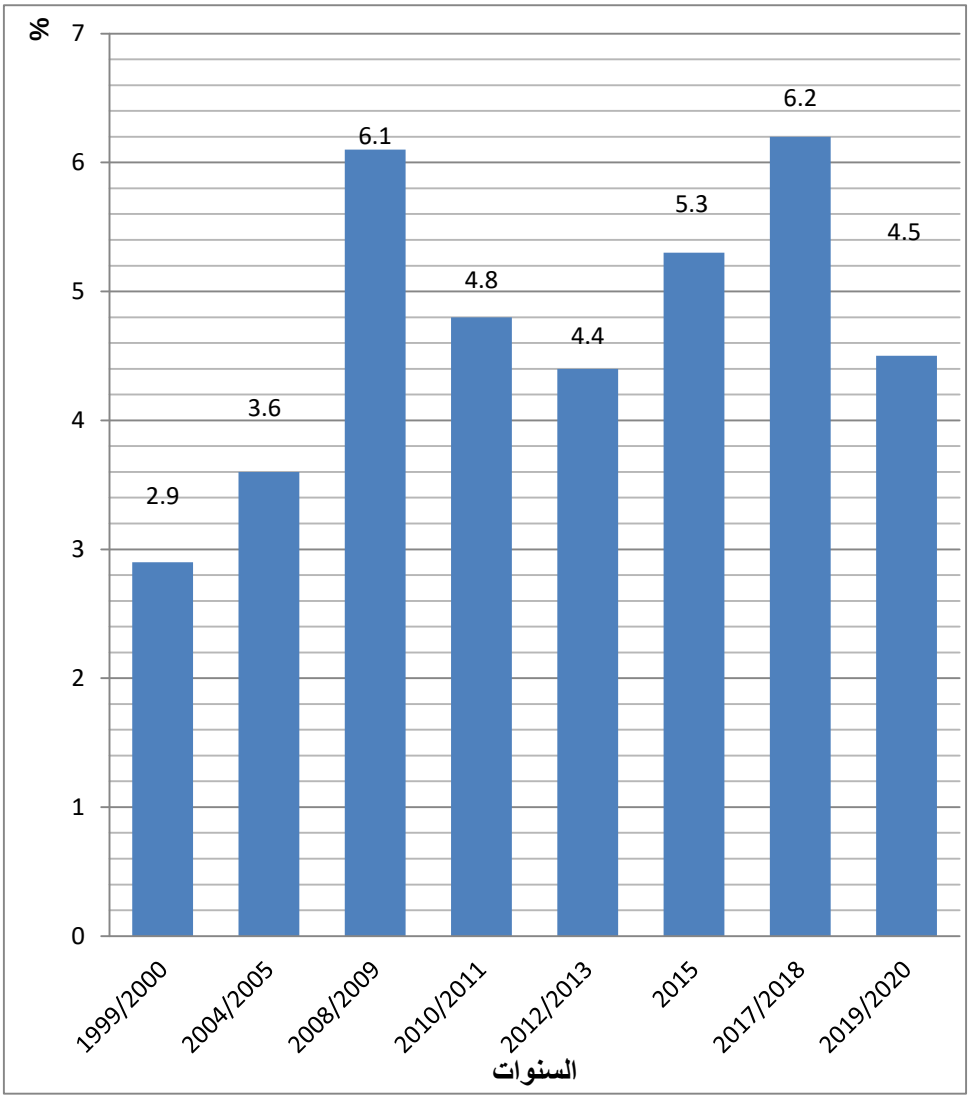

المصدر : مؤشرات الفقر وفقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ، مصر في أرقام 2023 ، ص 136 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

شهدت الفترة من 2000/1999 حتى 2009/2008 ارتفاع في معدل الفقر المدقع لينخفض هذا المعدل في عام 2011/2010 واستمر في الإنخفاض في عام 2013/2012 ولكن عاد ليرتفع مرة أخرى في عامي 2015 و 2018/2017 ليصل إلى 5.3% و 6.2% من السكان على التوالي، ونلاحظ تراجع معدلات الفقر المدقع في مصر إلى 4.5% عن عامي 2017،2018/2015 لتقترب من النسبة المسجلة في عام 2013/2012.

3) **قيمة خط الفقر** :

جدول رقم (2)

قيمة خط الفقر للفرد في السنة بالجنيه (بالأسعار الجارية) على مستوى أقاليم الجمهورية عام 2020/2019

الأقاليم		خط الفقر المدقع	خط الفقر الأدنى
المحافظات الحضرية		7071	11285
حضر الوجه البحري		6304	9755
ريف الوجه البحري		6570	10108
حضر الوجه القبلي		6553	10225
ريف الوجه القبلي		6484	10068
حضر الحدود		6696	10409
ريف الحدود		7074	10788
إجمالي الجمهورية	**سنة**	**6604**	**10279**
	شهر	**550**	**857**

المصدر : مؤشرات الفقر وفقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ، مصر في أرقام 2023 ، ص 136 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يتضح من الجدول رقم (2) أن : قيمة خط الفقر لعام 2020/2019 بلغت 10 آلاف و 279 جنيهاً للفرد سنوياً أي 857 جنيهاً للفرد في الشهر ، بينما بلغت قيمة خط الفقر المدقع 6 آلاف و 604 جنيهات للفرد سنوياً أي 550 جنيهاً للفرد شهرياً .

4) **توزيع الفقر بالأقاليم المختلفة بمصر :**

جدول رقم (3) توزيع الفقر بالأقاليم المختلفة بمصر في الفترة من 2011/2010 حتى 2020/2019

الأقاليم / السنة	2011/2010	2013/2012	2015	2018/2017	2020/2019
ريف الوجه القبلي	51.4	49.4	56.7	51.94	42.8
حضر الوجه القبلي	29.5	26.7	27.4	30.02	12
ريف الوجه البحري	17	17.4	19.7	27.29	23.1
حضرالوجه البحري	10.3	11.7	9.7	14.31	4.4
المحافظات الحضرية	9.6	15.7	15.1	26.73	14.7
إجمالي الجمهورية	**25.2**	**26.3**	**27.8**	**32.5**	**29.74**

المصدر : مؤشرات الفقر وفقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ، مصر في أرقام 2023 ، أعوام مختلفة ،الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يتضح من الجدول رقم (3) أن 43% من السكان الريفيين في الوجه القبلي عام 2020/2019 ليس لديهم المقدرة على توفير احتياجاتهم الأساسية من الحاجات الغذائية وغير الغذائية ، مقابل 23% في ريف الوجه البحري.

وتصل هذه النسبة 12% في حضر الوجه القبلي .

15% من السكان في محافظات الحضر فقراء.

تبين وجود ارتفاعاً في مستويات الفقر بين عامي 2013/2012 و2015في حضر وريف الوجه البحري وريف الوجه القبلي ، بينما أوضحت المحافظات الحضرية وحضر الوجه البحري انخفاضاً في معدلات الفقر خلال ذات الفترة .

في عام 2020/2019 الفقر أكثر تمثيلاً في ريف الوجه القبلي حيث يقع 43% من الفقراء بريف الوجه القبلي بينما يعيش 12% من الفقراء في حضر الوجه القبلي . يليها ريف الوجه البحري 23% و المحافظات الحضرية 15% ، و يبلغ أقل مستوى له في حضر الوجه البحري حيث يعيش 4% من الفقراء .

نسبة الفقر في محافظات جمهورية مصر العربية لعام 2018/2017:

نجد أن أعلى نسب الفقر توجد في محافظتي أسيوط وسوهاج حيث بلغتا حوالي 67%و 60% على التوالي ثم الأقصر بمعدل 55.3% ، يليها المنيا بنسبة 54.7%، ثم الوادي الجديد بنسبة 52.6% ومطروح بنسبة 50.1% من سكانها.

وطبقاً لبحث الدخل والإنفاق فإن حوالي ثلث سكان محافظة القاهرة من الفقراء بمعدل 31.1% بينما تبلغ النسبة في الجيزة 34%.

وتعد محافظة بورسعيد المحافظة الأقل فقراً بنسبة 7.6% يليها محافظة الغربية بنسبة 9.4% ثم محافظة دمياط بنسبة 14.6% ثم محافظة الدقهلية بنسبة 15.2% .

شكل (7)

نسبة الفقر في محافظات مصر لعام 2018/2017

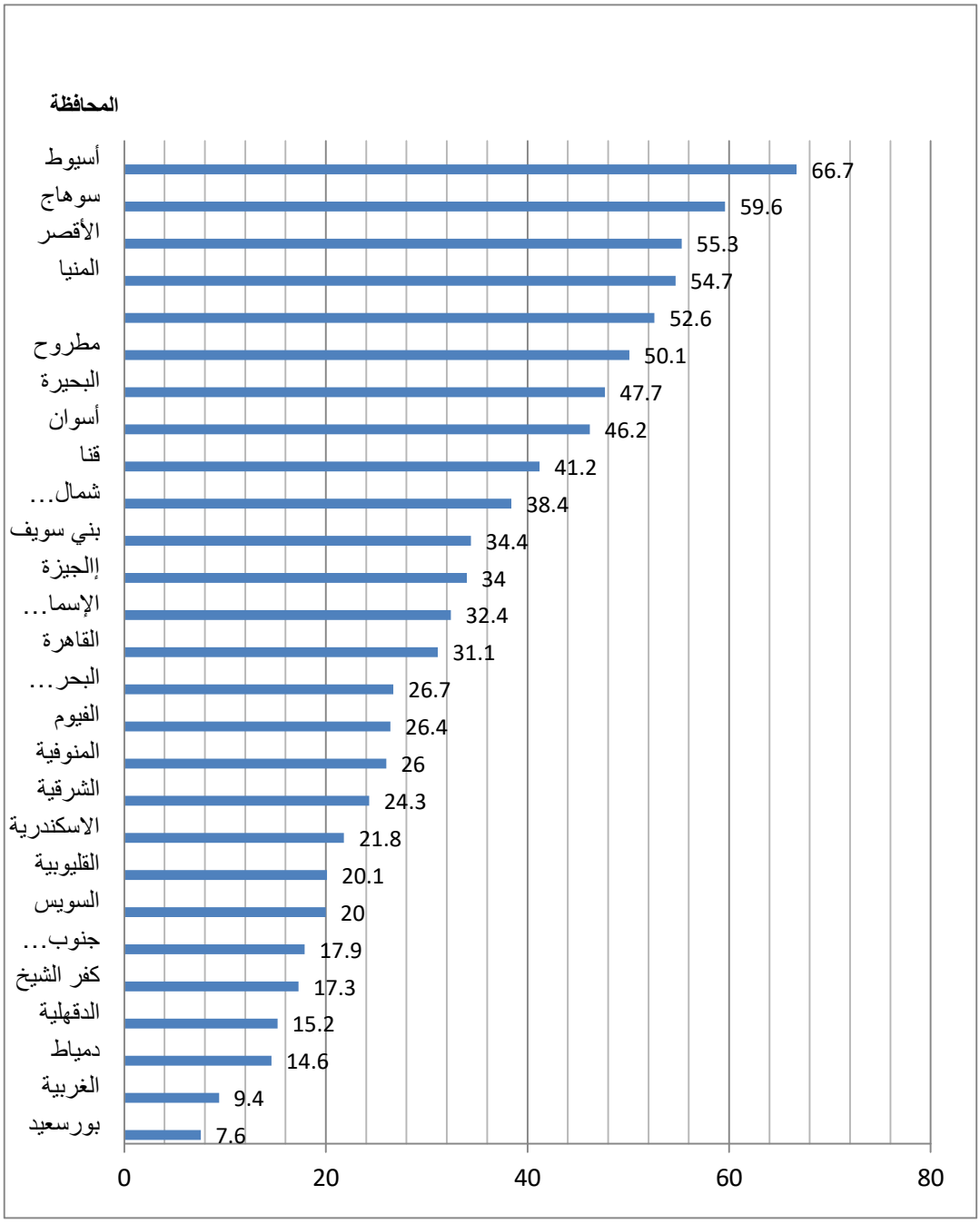

المصـدر : مؤشـرات الفقـر وفقـاً لبيانـات بحـث الـدخل والإنفـاق والإسـتهلاك ، مصـر فـي أرقـام 2023 ،الجهـاز المركـزي للتعبئة العامة والإحصاء

5) **توزيع الفقر طبقاً لبعض الخصائص بمصر :**

أ- **حجم الأسرة :** تشير البيانات إلى أن معدل الفقر يزيد بزيادة حجم الأسرة ، فنجد أن حوالي 81% من الأفراد الذين يعيشون في أسر بها 10 أفراد أو أكثر هم من الفقراء، و 7.48% فقط من الأفراد الذين يعيشون في أسر بها أقل من 4 أفراد هم من الفقراء

شكل (8)

نسبة الفقراء وفقاً لحجم الأسرة عام 2020/2019

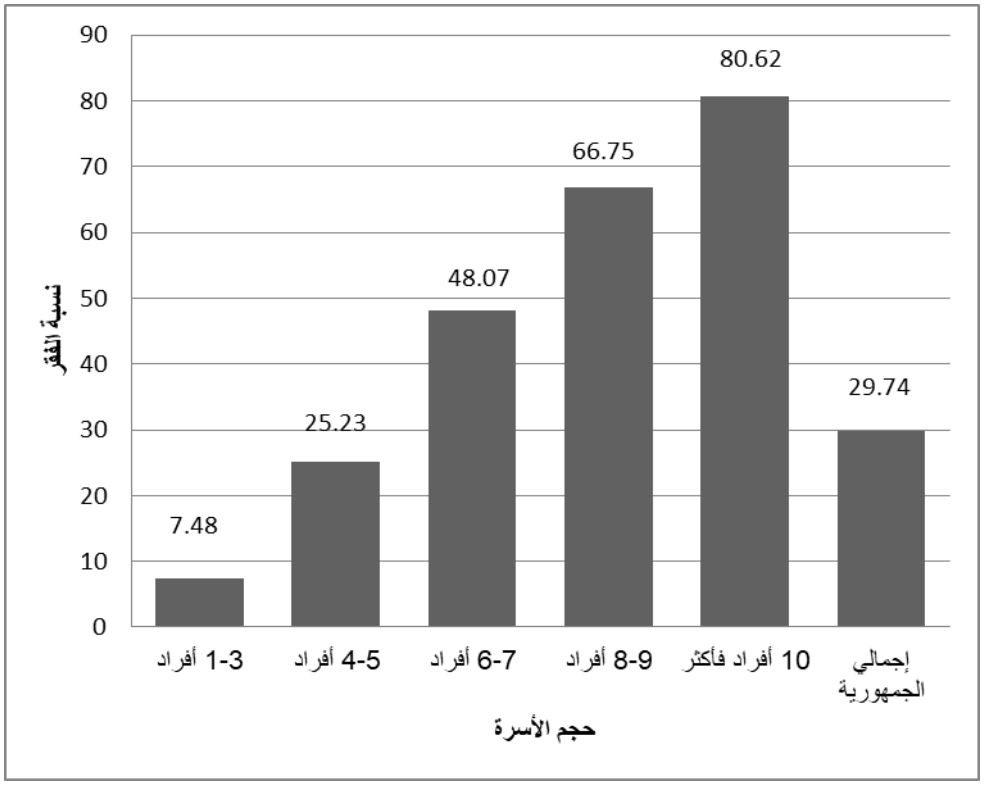

المصـــدر : مؤشـــرات الفقـــر وفقـــاً لبيانـــات بحـــث الـــدخل والإنفـــاق والإســـتهلاك ، 2020/2019 ، ص2،الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

ب- **الحالـة التعليميـة :** يـرتبط تعلـيم الفـرد بمسـتوى معيشـته حيـث تـنخفض مؤشـرات الفقـر كلمـا زاد المسـتوى التعليمـي، فـنلاحظ أن أكثـر مـن ثلـث الأميـين فقـراء ولكـن يوجـد 9.4% من الحاصلين على شهادات جامعية من الفقراء.

شكل(9)

نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية عام 2019/2020

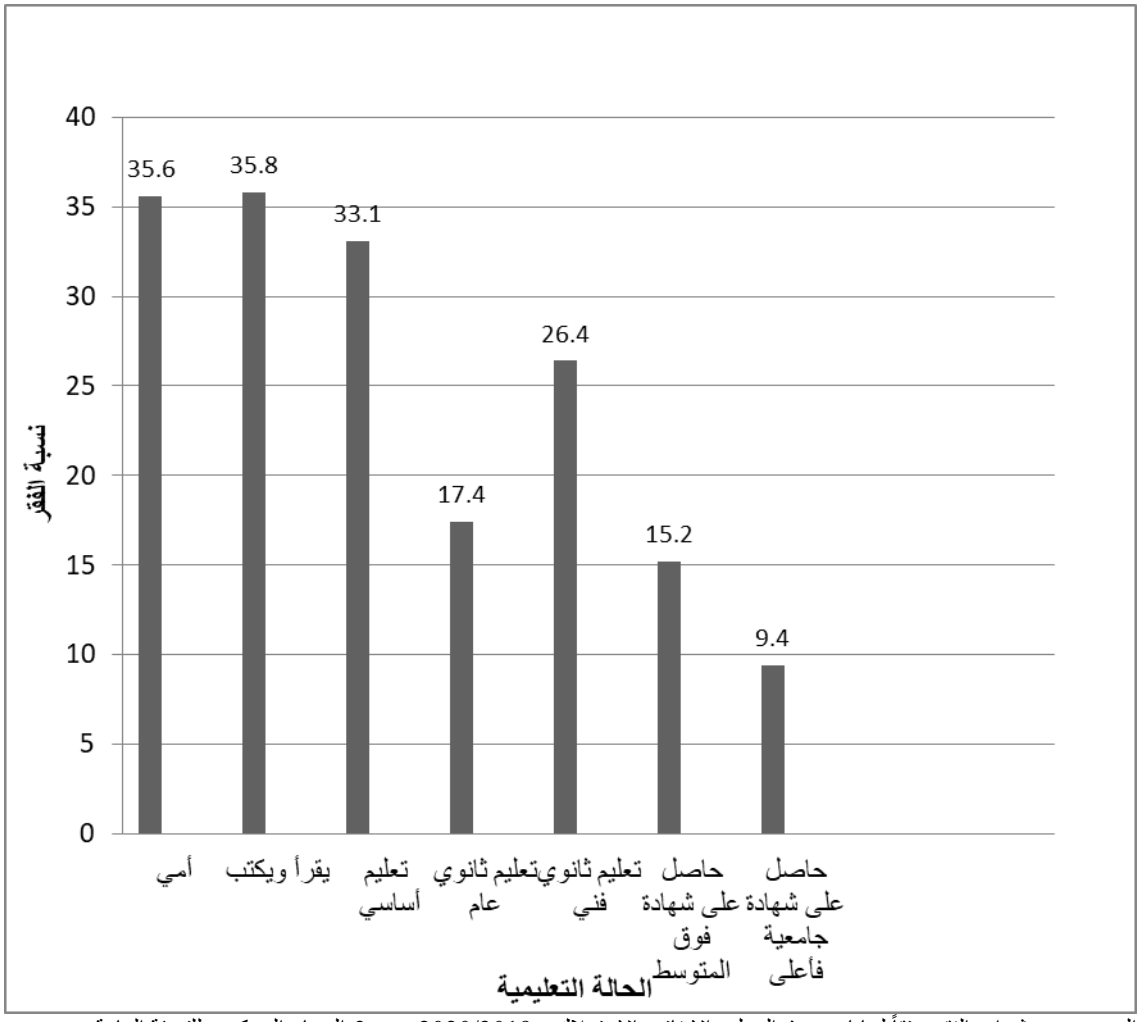

المصدر : مؤشرات الفقر وفقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ، 2020/2019 ، ص3،الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

يتضح من الأرقام الموضحة بالشكل رقم (9)، أن انخفاض المستوى التعليمي هو من أهم الأسباب ارتباطاً بتزايد الفقر في مصر، حيث تنخفض نسبة الفقر كلما زاد المستوى التعليمي.

السياسات والأساليب المختلفة لمكافحة الفقر في مصر

يعتبر الفقر عائقًا رئيسياً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، اذ يؤثر على العديد من جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويساعد الحد من الفقر، من خلال توفير فرص العمل اللائق والمستدام وتعزيز التعليم والتدريب المهني ، على تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والمياه النظيفة والسكن اللائق ومن ثم السير نحو تحقيق التنمية المستدامة

ويعد الفقر هو أحد أكبر المشاكل التي تواجه مصر، حيث يؤثر على حياة ملايين المصريين، وكلما زادت أسباب الفقر في مصر كلما أثر ذلك على المجتمع بشكل سلبي، لذلك من المهم أن نتكاتف جميعا من أجل مكافحة الفقر وتوفير الاحتياجات الاساسية لكل الاسر الفقيرة والاكثر احتياجا ويجب على الحكومة المصرية أن تولي قضية الفقر أولوية قصوى وتعمل على تنفيذ سياسات وبرامج شاملة تستهدف الحد من الفقر وتحسين ظروف الفقراء وتعزيز فرص العمل وتحسين الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، مما يساهم في النهاية إلى مجتمع عادل ومتساوي في الحقوق مما يؤدي بدوره لتحقيق التنمية المستدامة.

إن توفير الموارد المالية أثناء محاولة إيجاد حلولاً لمشكلة الفقر في مصر، ليست هي العقبة الرئيسية. بل يستنتج بعض خبراء الصندوق الاجتماعي للتنمية أن المعروض من الأموال أكبر من الطلب عليها، وأن العقبة الرئيسية تتمثل في عدم المقدرة الكافية للمؤسسات الحكومية على التوصل إلى الفقراء على المستوى المحلي، علاوة على أن عدد المؤسسات الخاصة والغير حكومية اقادرة على تنفيذ البرامج الابتكارية للقضاء على الفقر قليل نسبياً.

وتعمل الحكومة المصرية حالياً، على محاربة الفقر من خلال إجراءات و قرارات متعددة تهدف إلى تحقيق العدالة الإقتصادية والحماية الإجتماعية من أهمها:

1- العمل على تخفيض معدلات البطالة بشكل ملحوظ ما بين عامي 2022،2015 حيث بلغت على الترتيب12.8% ، 7.2% شكل رقم (2) واستمر معدل البطالة في الإنخفاض ليصل إلى 6.7 %من إجمالي قوة العمل للربع الأول (يناير – مارس) لعام 2024 [35].

2- زيادة مخصصات التحويلات النقدية من خلال برنامج تكافل وكرامة الإجتماعي (هو برنامج التحويلات النقدية المشروطة ضمن مبادرة وزارة التضامن الإجتماعي لتطوير شبكات الأمان الإجتماعي) خلال الفترة (2013/2012 – 2023/2022)

جدول رقم (4)

السنة	قيمة مخصصات التحويلات النقدية (بالمليار جنيه)
2018/2017	12.43
2019/2018	12.42
2020/2019	14.68
2021/2020	14.488
2022/2021	19.351
2023/2022	23.811

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،رئاسة مجلس الوزراء

[35] بحث القوى العاملة ، النشرة الربع سنوية للربع الأول (يناير-مارس) ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،2024

3- تكليفات السيد رئيس الجمهورية في 2 يناير 2019 بالتنسيق بين الأجهزة المختلفة من أجل توفير حياة كريمة للفئات الأكثر احتياجاً وذلك من خلال المشروع القومي لتطوير الريف المصري تحت مظلة " مبادرة حياة كريمة " والتي تعتبر النموذج المثالي الذي يعكس تعاون كافة الوزارات للمساهمة لتوفير حياة كريمة للمجتمع الريفي . وقد اتسعت هذه المبادرة لتشمل القرى المصرية البالغ عددها 4741 قرية وتوابعها (30888) عزبة وكفراً ونجعاً على مستوى 175 مركزاً في عشرين محافظة من محافظات الجمهورية ، ونظراً لامتداد وشمول المبادرة، فقد امتدت خدماتها حتى وصلت نسبة المستفيدين منها نحو 58% من اجمالي سكان مصر[36] .

4- إطلاق مبادرة المشروعات متناهية الصغر لتحقيق التمكين الإقتصادي للمرأة المعيلة والفئات الأكثر احتياجاً وغيرها من المبادرات والمشروعات والبرامج التنموية التي يطلقها " جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر " الذي يتبع رئاسة مجلس الوزراء والذي تم انشاءه بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم947 لسنة 2017 والمعدل بالقرار رقم 2370 لسنة 2018 ليحل الجهاز محل الصندوق الإجتماعي للتنمية المنشأ عام 1991 ، ويهدف الجهاز إلى إنشاء برنامج وطني لتنمية وتطوير المشروعات وتهيئة المناخ الضروري لتشجيع هذه المشروعات[37] .

5- تنفيذ عدد كبير من برامج الإسكان الإجتماعي ، ومبادرة تطوير العشوائيات والقضاء عليها بهدف أن تصبح مصر خالية من العشوائيات غير المستقرة والتي تفتقر للأمان، حيث بلغت تكلفة تطوير المناطق العشوائية 63 مليار جنيه إلى جانب التعامل مع 357 حي عشوائي غير آمن بإجمالي 246 ألف وحدة سكنية استفاد منها 1.2 مليون شخص لتصبح مصر خالية من المناطق العشوائية غير الآمنة في نهاية عام 2022 [38].

6- إصدار "شهادة أمان المصريين" وهي شهادة تم إصدارها من خلال شركة مصر لتأمينات الحياة في مارس 2018 بالتعاون مع أربعة بنوك مصرية (بنك مصر-بنك القاهرة-البنك الأهلي-البنك الزراعي) بعد مطالبة السيد رئيس الجمهورية بضرورة توفير تغطية تأمينية للفئات المهمشة والعمالة الحرة والمؤقتة والموسمية والمرأة المعيلة والشرائح ذات الدخول المحدودة . شهادة أمان هي شهادة إدخارية مدتها 3 أعوام بقيمة 500 جنيه مصري ومضاعفاتها حتى 2500جنيه ، ويتم استرداد مبلغ الشهادة مضافاً إليها الفوائد بعد مرور ثلاثة أعوام بمعدل فائدة يبلغ 16% سنوياً ويمكن استردادها في أي وقت ، كما يتم دفع تعويض قدره 10 آلاف جنيه في حالة الوفاة الطبيعية و 50 ألفاً للوفاة نتيجة حادث وتصل إلى 250 ألف جنيه كحد أقصى إذا تم شراء الحد الأقصى لها (خمس شهادات بقيمة 2500 جنيه) [39].

7- تقديم وزارة التضامن الاجتماعي (الشئون الاجتماعية سابقاً) الإعانات بصورة مباشرة للفقراء..

8- توفير برامج التعليم المجاني ومحو الأمية من خلال وزارة التربية والتعليم.

9- توفير الرعاية الصحية المجانية عن طريق الوحدات الصحية المحلية والمستشفيات العامة الكبيرة التي تتبع وزارة الصحة.

---

[36] تقرير المتارعة للعام 2023/2022 وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
[37] جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر msmeda.org.eg
[38] تقرير تجربة مصر في القضاء على العشوائيات ، 24 ديسمبر 2023 ، رئاسة مجلس الوزراء
[39] رئاسة جمهورية مصر العربية presidency.eg

10 - توفير وزارة الضمان الاجتماعي (التموين سابقا) الدعم على الخبز والقمح ودقيق القمح والسكر وزيت الطعام

11 - مشروعات ومبادرات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي فيما يخص الإصلاح الزراعي [40]:ضمن هذه المبادرات تشترك منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قيادة برنامج مدته خمسة أعوام(2020-2025) وهو "برنامج توسيع نطاق الطموح المناخي بشأن استخدام الأراضي والزراعة من خلال المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية (SCALA)، يتم تمويله من وزارة البيئة الألمانية . الحفاظ على الطبيعة والسلامة النووية (BMU) من خلال مبادرة المناخ الدولية (IKI) .

تأتي (SCALA) استجابةً لضرورة زيادة الجهود المبذولة لمواجهة الأضرار الناجمة عن التغير المناخي في قطاعي الزراعة واستخدام الأراضي .

الأهداف الرئيسية للبرنامج المشترك بين الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة هي :

- زيادة القدرة على تحديد وتقييم إستراتيجيات الزراعة واستخدام الأراضي المبتكرة والتحويلية والتي تراعي التغيرات المناخية.
- تطوير الخطط والميزانيات الوطنية والقطاعية بحيث تشمل الأولويات المتعلقة بالتغيرات المناخية لقطاعي الزراعة واستخدام الأراضي .
- تحفيز وتشجيع القطاع الخاص على التمويل والمشاركة من أجل العمل على مواجهة التغيرات المناخية في قطاعي الزراعة واستخدام الأراضي .

المشروعات القومية فى مصر(قاطرة التنمية) ودورها الرئيسى فى معالجة مشكلة الفقر وتحقيق سبل التنمية المستدامة

(1) برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة: – (تقرير التنمية البشرية الأمم المتحدة، 2020)

بدأ تطبيقه منذ عام ٢٠١٥ وقد تم تصميمه كبرنامج للتحويلات النقدية المشروطة بحيث يعمل على توجيه المساندات للأسر الفقيرة التي تضم الأطفال الأقل من ١٨ عام وكانت الجهة المسئولة عنه هي وزارة التضامن الاجتماعي وتمثل التمويل الخاص به في البداية في كونه تمويلاً مشتركاً بين كلاً من البنك الدولي والحكومة المصرية ولكن تطور تمويله ليصبح قاصراً فقط على تمويله من الموازنة العامة للدولة وكان يتم شهرياً تحويل ٣٢٥ جنية لتلك الأسر وتزداد قيمة تلك التحويلات على حسب أعداد تلك الأطفال ومستوياتهم التعليمية فمثلاً الأطفال التي تتراوح أعمارهم ما بين ٥ إلى ٦ سنوات تحصل على ٦٠ جنية والأطفال في مرحلة التعليم الابتدائي تحصل على ٨٠ جنية وطلاب التعليم الإعدادي تحصل على ١٠٠ جنية وطلاب التعليم الثانوي تحصل على ١٤٠ جنية.

وقد كان لبرنامج تكافل على وجه الخصوص دور بارز في مساندة النساء حيث بلغت نسبة النساء المستفيدة من البرنامج حوالي ٩٠٪ من الإجمالي ويلاحظ ان البرنامج انقسم إلى شطرين حيث اختص جزء كرامة بذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن البالغين ٦٥ عام فأكثر وقد بلغت قيمة تحويلات البرنامج لكل شخص ما بين ٣٥٠ و٤٥٠ جنية اما بالنظر الى جزء تكافل

[40] مشاريع ومبادرات ،وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي Moa.gov.eg تم الإطلاع عليه بتاريخ 2024/7/6

فنجده قد اختص بمساندة الأسر الفقيرة والنساء ويذكر انه في بداية تطبيق هذا البرنامج كان يقتصر على المحافظات الأشد فقراً في الوجه القبلي ثم انتشر تطبيقه ليشمل كل المحافظات في الدولة وذلك البرنامج يعمل على تحقيق الهدف الأول للتنمية المستدامة (القضاء على الفقر)

(2) برنامج سكن كريم (تقرير التنمية البشرية الأمم المتحدة، 2020)

هو برنامج يهدف إلى إتاحة سكن آمن ولائق للمستهدفين من خلال إتاحة ما يحتاجه الأفراد من خدمات أساسية من أجل الارتقاء بظروف الأسر الفقيرة والاشد احتياجاً وأولى بالرعاية وخاصة الأسر الذى يستهدفها برنامج تكافل وكرامة من الجانب الصحي والبيئي وبوجه خاص الاهتمام بالمنازل ذات الحاجة للترميم وتوفير صرف صحى لائق وتنقية مياه الشرب وتظهر نتائج هذا البرنامج على تلك الأسر في عدة مظاهر منها التحسن الملحوظ في مؤشرات تلك الأسر الصحية وانخفاض معدل الوفيات بالنسبة للأطفال تحت عمر الخمس سنوات والتحسن الملحوظ في مساكن تلك الأسر.

وفى إطار هذا البرنامج منذ بدء تطبيقه وحتى عام ٢٠٢٠ قد تم بناء ٣,٨٩٧ سقف للمنازل وتوفير ٧,٤٣٧ وصلات مياه للشرب للمنازل وتوفير ٣٩,١٦٥ وصلات للصرف الصحي في محافظات مثل الاقصر وسوهاج وقنا والمنيا وأسيوط بالإضافة إلى بناء ٦٥٩ منزل في حوالي ٢٣ قرية بتكلفة مقدارها ٢٦,٢ مليون جنية وبلغت عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج منذ تطبيقه وحتى عام ٢٠٢٠ في ٢٠٠ قرية حوالي ٥٨,٠٠٠ أسرة وذلك البرنامج يعمل على تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة (مدن ومجتمعات محلية مستدامة).

(3) برنامج فرصة

أطلقت وزارة لتضامن الاجتماعي برنامج "فرصة" كجزء من استراتيجيتها للحماية الاجتماعية وإصلاح نظام الدعم. يهدف البرنامج إلى تمكين الأفراد والأسر الذين يتلقون دعم نقدي مشروط من برنامج تكافل وكرامة أو الذين اعتبروا غير مؤهلين للحصول على الدعم من خلال أنشطة التمكين الاقتصادي المختلفة. يستهدف البرنامج القادرين على العمل ويسعى إلى مساعدتهم على الانتقال من الظروف الاقتصادية الصعبة إلى الظروف الاقتصادية المستقرة والمستقلة من خلال تمكينهم من التحكم في مواردهم الاقتصادية والمالية، مثل الأجور ورأس المال والممتلكات. وتعمل الوزارة حاليا على تطوير إصلاحات مؤسسية تشمل برامج اجتماعية واقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وتعزيز التكامل الفعال (وزارة التضامن الاجتماعي،2015).

تتمثل أهداف البرنامج في توفير الدعم المالي والمعدات الإنتاجية وفرص العمل وفرص الاستثمار لتمكين الأفراد والأسر من الانتقال من كونهم متلقين للمساعدات إلى مشاركين نشطين في التنمية الاقتصادية المحلية والوطنية، حيث إن المستفيدين من الدعم النقدى14 مليون شخص (3.6مليون أسرة) حتى تاريخ 6 أكتوبر 2020وذلك البرنامج يعمل على تحقيق الهدف التاسع للتنمية المستدامة (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية).

النتائج

1. يعتبر الفقر من أهم العقبات التي تعرقل مسيرة التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والعالمي، ومن ثمّ فإن القضاء على الفقر يعتبر من أهم أولويات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ..
2. إن دراسة الفقر وتفسيره ليست مهمة بسيطة، حيث أن هناك العديد من الطرق لقياس الفقر كما توجد طرق لتعريفه. واعتماداً على وجهة النظر المعتمدة والجوانب التي تحتاج إلى تسليط الضوء عليها، يمكن إجراء تحليلات مختلفة للفقر.

3. يهدف تحديد خط الفقر إلى تعزيز المساواة وتوجيه الجهود للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.
4. إن ظاهرة الفقر من الظواهر الإقتصادية التي لها جوانب متشابكة منها الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والبيئي .
5. لا يؤدي النمو الإقتصادي إلى تخفيف حدة الفقر إلا إذا تحقق في بيئة سياسية اقتصادية كلية تراعي قضايا الفقر .
6. هناك تفاوت في مستويات الفقر بين أقاليم الريف والحضر في مصر نتيجة الاختلافات في المستويات التعليمية وفرص العمل المتوفرة ومدى توافر الخدمات العامة .

التوصيات

1. أهمية توفير قاعدة بيانات متكاملة عن الأسر الأكثر فقراً ودراسة العوامل المؤدية لذلك (على سبيل المثال زيادة عدد افراد الأسرة دون سن العمل)، من أجل تقديم حلولاً عملية لمساعدتهم على توفير مصدر دخل مناسب.
2. محاولة إيجاد طرق للحد من الفقر وزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي.
3. تكثيف الإستثمارات الموجهة لمحافظات الصعيد لتقليل التفاوتات الدخلية بين المحافظات .
4. الحد من النمو السكاني وضرورة تبني سياسات وبرامج فاعلة لتنظيم الأسرة وتنمية الوعي بخطورة الزيادة السكانية وتداعياتها السلبية على مستويات المعيشة وبالتالي زيادة معدلات الفقر.
5. ضرورة الإهتمام بالثروة البشرية باعتبارها مورد اقتصادي هام جداً لابد من وضع رؤية شاملة لإستغلاله لتفعيل النهضة الإقتصادية التنموية ، حيث تزخر جمهورية مصر العربية بطاقات بشرية هامة تستدعي الإستثمار فيها ، عن طريق توفير مراكز للتعليم والتدريب تتناسب تخصصاتها مع متطلبات سوق العمل .
6. زيادة الوعي بأهمية التعليم من أجل مكافحة البطالة ومن ثم محاربة ظاهرة الفقر.
7. العمل على إصلاح المنظومة التعليمية لتجنب تدني المستوى التعليمي وعدم توافق مخرجاته مع متطلبات سوق العمل الحديثة .
8. تعاون كلاً من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتوفير فرص عمل لائقة ومستدامة ودعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
9. إقامة مراكز تدريب إقليمية وخصوصاً في المناطق الأكثر فقراً لزيادة إنتاجية وقدرات الأفراد لتتوافق مع متطلبات سوق العمل.
10. خلق آليات فعالة للتمويل مثل القروض الميسرة والتمويل المتناهي الصغر، مما يعمل على الحد من البطالة والفقر معاً .
11. تشجيع المشروعات الصغيرة فى مصر وتيسير القروض الحسنة .
12. عمل بحوث ودراسات تختص بتعليم كيفية وضع دراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة .
13. الاشتراك مع برامج الامم المتحدة للإطلاع على المنح لدعم المشروعات الصغيرة وخاصة الزارعية .
14. التوسع في المشروعات متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة وبصفة خاصة في القطاع الزراعي؛ لتوفير فرص عمل وجعل الأفراد منتجين لمكافحة وتقليل البطالة والفقر، مع اعفاءها من الضرائب لحين الإنتهاء من سداد القرض.

15. التركيز علي النمو في صعيد مصر؛ بزيادة توجيه الإستثمارات فيها وبخاصة كثيفة إستخدام العمالة. مع مشاركة السكان في البرامج والأنشطة التنموية في صنع القرارات وحل مشكلاتهم؛ للخروج من حلقات الفقر.
16. رفع الحد الأدني للأجور ؛ حتي يتسني الوفاء بالإحتياجات الأساسية.
17. تحقيق الأمن الغذائي من خلال الحد من الفجوة الغذائية؛ وذلك بزيادة الإنتاجية الغدانية للمحاصيل الزراعية الغذائية، واتباع التركيب المحصولي الأفضل الذي يعظم صافي العائد الزراعي.
18. نمو الأراضي الزراعية من خلال التوسع في استصلاح الأراضي وعمل ظهير صحراوي لكل محافظة .
19. رفع القيمة المضافة للزراعة بإضافة منافع شكلية ومكانية وزمنية وخاصة التصنيع الزراعي، والإهتمام بالتنمية الزراعية وزيادة الإنتاج لمواجهة ارتفاع الأسعار المستمر.
20. العمل على تطوير البنية التحتية وكذلك تحسين الخدمات العامة وبصفة خاصة التعليم والصحة والسكن الكريم مما يؤدي إلى الحد من الفقر متعدد الأبعاد ، فضلاً عن توفير حياة كريمة للفقراء

على مستوى الأفراد :

توصي الباحثة بتقديم البنوك الدعم للانماء بجمع أموال الزكاة وتدويرها وذلك بتخصيص 20 مليون جنيه سنوياً على سبيل المثال واقراض الأفراد قروضاً حسنة دون فوائد ولنفترض خمسون الف جنيهاً مصرياً للفرد (يتم تحديد المبلغ حسب حالة كل فرد والمشروع المراد تنفيذه وبعض الشروط التي يضعها البنك على طريقة السداد) وتعليمهم كيفية استخدام هذا القرض في المشاريع الصغيرة التي تقوم على الصناعات البسيطة التي تمكنهم من الحصول على دخل شهرى و ذلك عن طريق ورش عمل لتعليمهم هذه الصناعات مثل صناعة الصابون السائل والعطور والأجبان وزراعة عيش الغراب والزبادى والتعبئة والتغليف لسلع متعددة ، وغيرها من الصناعات البسيطة التي يسهل تعلمها والعمل بها وتضمن توفير المال الذى يساعد الأفراد على تسديد القرض وايضاً الادخار . وحالياً يقدم بنك الإئتمان الزراعى دعم القروض للمشاريع الصغيرة وتقترح الباحثة ان تكون حسنة دون فوائد لتنفيذ هذه الآلية من قبل الأفراد دون خوف او قلق.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

a. أثير عبد الخالق، إستراتيجيات مكافحة الفقر الوطنية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة / دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والإقتصاد / الجامعة المستنصرية ، 2009، ص .2
b. الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا2002«أثار الفقر والبطالة عل التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا»،ص7
c. البنك الدولي للإنشاء والتعمير، شن هجوم على الفقر، تقرير التنمية عن العالم 2001/2000، ترجمة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2009، ص54.
d. باتر محمد علي وردم 2003 «العولمة و مستقبل الأرض، الطبعة الأولى، الدار الأهلية»، ص: 119
e. بحث القوى العاملة ، النشرة الربع سنوية للربع الأول (يناير-مارس) ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ،2024
f. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،تقرير التنمية البشرية2001: «توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية»، ص: 18
g. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي2002: «تقرير التنمية الإنسانية العربية خلق فرص للأجيال القادمة»،ص،ص89 ،90
h. بلقاسم سالطنية، سامية محيدي (2001): « العنف و الفقر في المجتمع الجزائري»، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، ص: 96
i. تقرير المتارعة للعام 2023/2022 وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
j. تقرير تجربة مصر في القضاء على العشوائيات ، 24 ديسمبر 2023 ، رئاسة مجلس الوزراء.
k. جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر msmeda.org.eg
l. حاج قويدر قورين2014 «ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الإجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم»، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية، العدد،12: ص18
m. حاجى فطيمة 2014 "إشكالية الفقر فى الجزائر فى ظل البرامج التنموية : دراسة حالة الجزائر خالل الفترة(2005 – 2014) "، رسالة دكتوراة، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، ص ص 16-13
n.د. عدنان ياسين مصطفى، الفقر والمشكلات الإجتماعية، بحث مقدم إلى ندوة (الفقر والغنى في الوطن العربي)، قسم الدراسات الإجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، ،2002 ص .146
o.راجي محيل هليل الخفاجي، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة 1987 - ،2007 رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد /الجامعة المستنصرية ،2009 ، ص 2.
p.رئاسة جمهورية مصر العربية presidency.eg
q.شعبان فرج(2012): ((الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد االنفاق العام و الحد من الفقر- دراسة حالة الجزائر2010-2000))، أطروحة دكتوراه، جامعةالجزائر ،ص :ص146-147

r. عبيـــر شـــعبان عبـــده، ســـحر عبـــد الـــرؤوف القفـــاش 2013: «التنميـــة الإقتصـــادية ومشكلاتها:مشـــاكل الفقـــر-التلـــوث البيئـــي-التنميـــة المســـتديمة»، دار التعلـــيم الجـــامعي، الإسكندرية، ص52
s.كريمـــة كـــريم 2005: «دراســـات فـــي الفقـــر و العولمـــة مصـــر و الـــدول العربيـــة»،المجلس الأعلى للتقافة، القاهرة، ص413
t. مشـــاريع ومبـــادرات ،وزارة الزراعـــة واستصـــلاح الأراضـــي Moa.gov.eg تـــم الإطـــلاع عليه بتاريخ 2024/7/6
u.مركزالبيانات – مركز دعم واتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء
v.مؤشـرات الفقـر وفقـاً لبيانـات بحـث الـدخل والإنفـاق والإسـتهلاك، دوريـات أخـرى 2023 ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
w. نـور الـدين،جهاد أحمـد (2020)، دور السياسـة النقديـة فـي الحـد مـن ظـاهرة الفقـر فـي مصـر خـلال الفتـرة مـن 1991 إلـى 2018. مجلـة جامعـة الإسـكندرية للعلـوم الإداريـة، كليـة التجـارة – جامعة الإسكندرية، 57 (2) ،123-171
x.وزارة التخطـيط والتنميـة االقتصـادية ، " الإقتصـاد المصـرى وتحـدى الفقـر" ، 13أكتـوبر 2019
y. ونـس علـى أمحـد2010:»تحليـل وقيـاس الرفاهيـة و علاقتهـا بعدالـة توزيـع الـدخل فـي مدينـة كركوك 2009«، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد،33: ص ص283-284

ثانياً: المراجع الأجنبية

1-Blasco, Julien, Gleizes, Francois, Who is poor in Europe? , Euro-stat Recommendations, Insee Report, 2019, p19

2-Cammack, Paul, What the World Bank Means by Poverty Reduction and Why It Matters, New Political Economy journal, Vol 9, No (2), 2004, p189

3- INE-ES, Poverty and its measurement. The presentation of a range of methods to obtain measures of poverty, Instituto Nacional de Estadística, Madrid, España, 2007, p 19

4- Political Economy journal, Vol 9, No (2), 2004, p189

5- Ravallion, M., Poverty Lines across the World, World Bank, 2011, p16

6- Tikhomova, N.2015, "The Structural Preconditions and Basic Types of .Poverty in Russia", Sociological Research, Vol.54, Issue. 1

7- United Nations Development Programme, poverty from a human development perspective, Human Development Report, 1997, p2

8- United Nations Development Programme, op. cit., 1997, p12

9- world bank, An Adjustment to Global Poverty Lines, Fact Sheet, September 2022, available at:

https://www.worldbank.org/en/news/factsheet/2022/05/02/fact-sheet-an-adjustment-to-global-poverty-lines , (last visit: 24 March 2024)

10- World Bank, Introduction to poverty analysis, Public Disclosure Authorized, No 90288, chapter 1, 2010, p5